ملحق لهذا العدد

بمناسبة مرور 63 عاماً على النكبة يسرنا نشر هذه المقالة التي

وصلت كرسالة للمحرر

بعنوان

فلسطينيو 48 وصراع البقاء

للدكتور/ أسعد عبد الرحمن

فلسطينيو 48 وصراع البقاء

د. أسعد عبد الرحمن

يسعى فلسطينيو 48 ، عبر أساليب نضالهم العديدة في وجه العنصرية الإسرائيلية، لتثبيت حقهم وتأكيده في أرضهم. ومن هنا، جاءت مطالباتهم، ضمن إمكاناتهم، بالدعوة إلى المساواة في المواطنة داخل دولة إسرائيل[1]. فإسرائيل التي لا تكتفي بالاستيلاء ومصادرة الأراضي وتهويد المسميات العربية تسعى لمصادرة التاريخ بل والذاكرة الجمعية التاريخية لشعب بأكمله.. تدمر القرى والمدن العربية وتبني أخرى لـــ "شعب الله المختار". ولقد تفاقم الحال بعد انتهاء سيطرة مرحلة الأحزاب "اليسارية" (مجازا) على الحكم في إسرائيل وذلك منذ نشأتها، فحدث الانقلاب في 1977 عندما سيطر اليمين، ثم جاء بعده اليمين المتطرف، ليس على الحكم فحسب بل وعلى الإعلام وعلى عقول شرائح المجتمع الإسرائيلي أيضا، فأصبحت الانتخابات والاستطلاعات الأحدث، على حد سواء تصب في صالح اليمين المتطرف وأفكاره.

أما أبرز تجليات فكر اليمين الإسرائيلي المتطرف ضد فلسطينيي 48 فهي: تحريض، ومناهج تعليم تلغي الآخر، وأحداث عنصرية (أفرادا وجماعات) ومن قبل الشرطة نفسها، متواكبة مع نعوت وألقاب من نوع: "قنبلة موقوتة"، "طابور خامس"، "الغرباء"، "خطر استراتيجي"، "إرهابيون"، "متخلفون"، "غير مخلصين ولا موالين للدولة"، إضافة إلى فتاوى تحلل عقاب الآخر وتسعى لتهميشه، مع قضاء متحيز، وقوانين عنصرية في الكنيست: "المواطنة مقابل الولاء"، "قانون النكبة"، "التحريض"، "لجان القبول"، "ربط حق العمل بأداء قسم الولاء"، "طرد المرشدين السياحيين الفلسطينيين"، وأخيرا وليس آخرا نظام "أبارتايد".. والمحصلة فاشية عنصرية غير معهودة في التاريخ.

أرض أكثر

من الناحية التاريخية والوضع الراهن، ومن وقائع الأدبيات السياسية والممارسات العاكسة للإستراتيجية الصهيونية، بات معروفا أن **الهدف الأسمى لكل الأحزاب السياسية الإسرائيلية** هو الحفاظ على وجود دولة إسرائيل "كوطن قومي آمن ذو أكثرية يهودية (للشعب اليهودي) في ارض إسرائيل"، وذلك على أساس مبدأ قوامه هدفان مركزيان هما: "**أرض أكثر**" و"**عرب أقل**". وهذا المبدأ ببساطة هو الهدف "الأسمى" لإسرائيل، وذلك عبر اتجاهين:

[1] منشورات حزب التجمع الوطني الديموقراطي (1996) الذي أسسه الدكتور عزمي بشارة، والـــذي كـــان هدفـــه الرئيسي التصدي لتهميش وأسرلة المواطنين العرب في الدولة اليهودية

أولهما: يتم من خلال **تطبيق السياسة الاحلالية/ الاستعمارية/ الاستيطانية في السيطرة على الأرض سواء عبر (أ) المستعمرات/ "المستوطنات" التي تقام على الأرض الفلسطينية عام 1967، أو (ب) عبر رزمة مشاريع تستهدف من تبقى في أرض فلسطين الـــ 48**. وربما نذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، أحد أبرز هذه المشاريع وهو مشروع متصرف اللواء الشمالي في 1976 (يسرائيل كينج)، الذي اقترح في شباط/ فبراير من العام ذاته مجموعة من الإجراءات كان من أبرزها ما عرف بـــ" مشروع تطوير الجليل"[1] (الذي يرمي في الحقيقية إلى تهويد الجليل وليس تطويره) محذراً من المشكلة الديموغرافية العربية في الجليل والانتماء القومي العربي. وقد دعا (كينج) منذ ذلك الوقت إلى تهويد العمل والاقتصاد والتعليم والقانون والأرض فجاء في المشروع: "القضية الخاصة بالجليل هي قلة السكان اليهود بالنسبة إلى غير اليهود الذين يؤلفون (70%) من مجموع السكان وفي أطراف الجليل هناك (40) ألف من السكان غير اليهود يقطنون ضواحي حيفا وعكا وطمره وشفا عمرو".

وثانيهما: **يركز على طرد الفلسطينيين، سواء كما حدث في نكبة 1948 أو نكسة 1967 عبر "ترانسفير" إرهابي صريح، أو ما بات يسمى اليوم "ترانسفير ناعم" عبر سن قوانين عنصرية وفاشية متذاكية أو صريحة هدفها إجبار الفلسطينيين على مغادرة بلادهم.** وبالطبع، هذا كله من أجل استقطاب "يهود العالم" إلى فلسطين التاريخية التي يسمونها "أرض إسرائيل" باعتبارها "أرض (الشعب اليهودي)". لذا، ترفض كل الأحزاب مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل إن السياسات الإسرائيلية تستهدف تهويد البشر والحجر والشجر والثقافة والتاريخ بلا استثناء. وهي كدولة دخيلة، تسعى بوسائل عديدة وصولا إلى هذا الهدف عبر سياسات وقوانين تتلخص في: "أبارتايد" عنصري/ احلالي/ استعماري/ "استيطاني". لذا، ينتاب فلسطينيي 48 الخوف على وجودهم داخل الدولة الصهيونية التي يراد لها أن تكون "يهودية"، ويشعرون بأنهم مهددون بالترحيل وذلك عبر عديد القوانين التي تلغي أي حق تاريخي أو قانوني أو إنساني لهم في وطنهم، بل إن قبولهم بما تريده "إسرائيل" هو بمثابة إعتراف من قبلهم بأن لا حق لهم بهذه الارض: لا ماضيا، ولا حاضرا، ولا مستقبلا. وعليه، فإن المتابع لسياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة يلمس بوضوح وجود خطط مبرمجة ومعلنة لطرد فلسطينيي 48 من بيوتهم

[1] أوضح الطرق الكفيلة بالاستيلاء على الأرض العربية والتضييق على سكانها الفلسطينيين، ويقضي بمصادرة 21 ألف دونم من قرى الجليل، عرابة، سخنين، دير حنا وغيرها، وعلى أثره تداعت الجماهير العربية إلى إضـــراب عام يتم تنفيذه في جميع المدن والقرى الفلسطينية المحتلة وذلك في الثلاثين من آذار من تلك السنة (1976) والذي عرف ذاك اليوم فيما بعد بيوم الأرض

وأرضهم (بوسائل "سلمية" عموما) لإقامة إسرائيل اليهودية مئة بالمئة. ومن أجل أرض أكبر، كان لا بد من تفعيل جدلية العلاقة مع الشعب الذي يملك الأرض ويقيم عليها، على قاعدة أنه الشعب المنوي طرده. وهنا يبرز دور سوء المعاملة من خلال قوانين عنصرية وفاشية لا بد من وضعها، وتمريرها في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي تمهيدا لتنفيذها.

في مواجهة مباشرة مع فلسطينيي 48 ضمن معركة البقاء على أرضهم، وفي ظل الهجمة الإسرائيلية الشرسة لاقتلاعهم من أرض الآباء والأجداد، فان الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة – في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى محليا واقليميا – نجحت بالاستيلاء، وبالذات مؤخرا على جزء كبير من أراضي فلسطينيي 48، تارة تحت **يافطة "تطوير الجليل"**[1]، وتارة ثانية تحت **يافطة "إنعاش المناطق العربية"**، وتارة ثالثة **عبر هدم بيوت قرى بكاملها** بذريعة أنها "بناء غير مرخص" كما حدث ويحدث في مناطق النقب البدوية[2]. وبالتوازي مع أجواء "التفاؤل" المزيفة التي يتم التسويق لها بين حين وآخر - محليا وعربيا ودوليا - عن ضرورة "توفر النيات الحسنة" لانجاح أو أقلها إعادة مسارات التفاوض السلمية إلى طريقها (الذي بات عبثيا) يجري العمل في إسرائيل بوتيرة متسارعة لخلق واقع أكثر تهويدا للأرض. ولقد استخدمت الحكومات الإسرائيلية منذ نكبة 1948 وحتى اليوم أساليب شتى لن يكون آخرها قرار محو الاسماء العربية للبلدات في إسرائيل من لوحات اتجاهات السير لصالح الاسم العبري وحده. وبموجب القرار، مثلا، لن يكتب اسم "القدس" العربي بعد الآن بل سيستخدم بدلا منه اسم "يروشالايم" بالعربية و"يروشالايم" بالانكليزية. كما تعمل سلطات الاحتلال على توطين مستعمرين/ "مستوطنين" أو جنود في التجمعات العربية. فقد أعلن مؤخرا عن المباشرة **بإتمام مشروع توطين 15 ألف مستوطن يهودي متدين في مدينة اللد**، وذلك في إطار خطة تغيير وجه المدينة وكسر الطابع الديمغرافي فيها لصالح اليهود[3]. ويذكر في هذا الصدد أن وزارتي الداخلية والبناء والاسكان الإسرائيليتين التي تسيطر عليهما حركة "شاس" الدينية، سرعتا - منذ استلام (نتنياهو) الحكم في إسرائيل في 2009 - **إجراءات إقامة 3 مدن لليهود الحريديم في النقب والمثلث والجليل**[4].

---

[1] سياسة إسرائيلية بدأت في عام 1948 هدفها تهويد الجليل مرت بثلاث مراحل وكان هدفها الأساسي خلق تـوازن سكاني بين العرب واليهود وربط الجليل اقتصاديا بالكيان الصهيوني

[2] مخطط مئير شطريت وزير الاسكان الإسرائيلي الهادف إلى تهجير سكان القرى غير المعترف بها بالقوة معظمها قائمة قبل قيام إسرائيل

[3] إعلان رئيس إدارة بلدية اللد الإسرائيلية الجنرال ايلان هراري في 8 ايلول/ سبتمبر 2010، "هآرتس"

[4] الصحافة الإسرائيلية 28 آب/ أغسطس 2010، "هآرتس"، و"يديعوت احرونوت".

كما تجدر الإشارة إلى قانون "دائرة أراضي إسرائيل" الذي سيغير بشكل كبير نمط ملكية الأراضي فيها، بحيث تنتقل الأراضي الفلسطينية من ملكية الدولة إلى الملكية الفردية، بما في ذلك الأراضي تحت بند "أملاك الغائبين"، فضلا عما قامت به تلك "الدائرة"، خلال السنتين الأخيرتين، من بيع لأملاك اللاجئين الفلسطينيين إلى "سلطة التطوير" الإسرائيلية، بخلاف ما ينص عليه القانون الدولي الذي يحظر التصرف بالأملاك الخاصة للاجئين. ثم جاءت عملية تبادل واسعة للأراضي بين "الصندوق القومي" لإسرائيل وبين "دائرة أراضي إسرائيل" التي عرضت بداية كجزء من عملية تعديل القانون، بحيث تقوم الأخيرة وفقها بنقل أراض تابعة للعرب في النقب والجليل (حوالي 70 ألف دونم) إلى ملكية الصندوق الصهيوني كـ"تعويض" لها عن أراض سيقوم الأخير ببيعها فيهما[1].

وفي ضوء الاعلان المكثف (قديما وبخاصة حديثا) عما جرى ويجري في مناطق 1948، وما جرى ويجري في مناطق 1967، من مصادرات للأراضي بذرائع مختلفة (عسكرية، تطويرية.. الخ) فإن صورة الاستيلاء على الأرض هي على أشد ما تكون وضوحا الأمر الذي يدفعنا للتركيز (وفق طبيعة موضوع البحث) على الاستراتيجيات والسياسات

[1] صادق الكنيست الإسرائيلي في تاريخ 2009/8/3 على اقتراح قانون دائرة أراضي إسرائيل (تعديل رقم7) – 2009 الذي يشكّل، عمليًا، خطة إصلاح شاملة في إدارة الأراضي التي هي بملكية دولة إسرائيل، وسلطة التطوير والصندوق القومي الإسرائيلي، والتي تشكّل نحو 93 % من مساحة الدولة (في ما يلي: "قانون الإصلاح"). القانون ساري المفعول في نطاق دولة إسرائيل وكذلك في قسم من المناطق المحتلة منذ عام 1967 التي فرضت عليها دولة إسرائيل قوانينها وضمّتها، بشكل غير قانوني، إلى نطاقها. المقصود هو مناطق هضبة الجولان والقدس الشرقية .في إطار خطة الإصلاح، ستباشر دولة إسرائيل بعملية خوصصة أراضٍ في المناطق المبنية وفي المناطق المخطّطة للتطوير في الدولة. وتعني عملية الخوصصة نقل حقوق الملكية على هذه الأراضي (93% من مساحة الدولة) إلى أيدٍ خاصة. ويقدّر حجم الأراضي التي ستخضع لعملية الخوصصة بنحو 800,000 دونم (4% من مساحة الدولة كمرحلة اولى). ستضمّ الخوصصة أيضًا المستوطنات والمناطق المخطّطة للتطوير التي تقع في المناطق المحتلة في القدس الشرقية وهضبة الجولان التي تمّ ضمّها لدولة إسرائيل بشكل غير قانوني. ويعني ذلك أن الملكية في المناطق المبنيّة في المستوطنات الواقعة داخل هذه المناطق، وكذلك في المناطق المخطّطة للتطوير، سوف تُنقل إلى أيدٍ خاصة. عمليًّا، ستقوم دولة إسرائيل بالمتاجرة بالمناطق المحتلة وستدخل أموالاً باهظة إلى خزينتها .يسمح بتبادل الأراضي بين الدولة وبين الصندوق الدائم (القومي) لإسرائيل (فيما يلي: "كيرن كييمت") وتمنح وزنًا حاسمًا لممثلي "كيرن كييمت" في مجلس سلطة الأراضي الجديدة (49% من الأعضاء)،، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دراسة: قانون دائرة أراضي "إسرائيل"... "خوصصة الأراضي"، **إعداد: د. إبراهيم أبو جابر (مدير مركز الدراسات المعاصرة - فلسطين 48)**

والممارسات التي تستهدف فلسطينيي 1948 على درب تنفيذ الهدف الصهيوني المركزي الثاني: **عرب أقل.**

عرب أقل

على مدى سنوات طويلة، وضمن مقارفات إسرائيلية معروفة احتلت فكرة اقتلاع سكان فلسطين الأصليين وترحيلهم الى البلاد العربية مكانا بارزا في الفكر والتخطيط السياسي الإسرائيلي **للتخلص من "المسألة العربية" في فلسطين**، وصولا إلى الاستيلاء على **كامل** الأرض وإلى تحقيق الدولة اليهودية **الخالصة**. وحقا، كان لدى الإسرائيليين خطة "متقنة"! فمنذ أن استكملت إسرائيل تهجير معظم الفلسطينيين من ديارهم في العام 1948، تعاملت مع من بقي منهم وفق قوانين عنصرية "فريدة" وذلك بهدف "إعادة تشكيل" إسرائيل ديموغرافيا ونزع الصفة العربية عنها. ومن أبرز هذه الممارسات **رفض إسرائيل إعادة توطين المهجرين في القرى الفلسطينية المدمرة تحت حجج الأمن والاستعمار/ "الاستيطان"**. وما زالت الدولة الصهيونية تتمسك جوهريا وتمارس فعليا (ولو غالبا بهدوء) سياسة الترحيل/ "الترانسفير" بعد أن تبين، بحسب "دائرة الإحصاء الإسرائيلي"، أن عدد الفلسطينيين مرشح لتجاوز عدد اليهود في "فلسطين التاريخية" بحيث يصبح، مع منتصف القرن، بحدود (10.6) مليون يهودي مقابل (11.9) مليون عربي فلسطيني[1]. وحديثا جدا أعلن جهاز الإحصاء الفلسطيني[2] إن عدد الفلسطينيين واليهود "في فلسطين التاريخية"، سيتساوى مع نهاية عام 2014، وأن عدد فلسطينيي 48 حاليا حوالي 1,4 مليون فلسطيني، مشيرا إلى أن نسبة السكان اليهود ستصبح حوالي 48.2% من السكان وذلك بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى نحو 6,2 مليون يهودي مقابل 7,2 مليون فلسطيني[3]. وفي هذا السياق، جاءت دعوة (بنيامين نتنياهو) في كلمته أمام مؤتمر هرتسيليا الثامن في 2008[4] عندما كان في صفوف المعارضة، إلى بلورة سياسة تؤمن "تفوقا ديمغرافيا واضحا لليهود في إسرائيل"، أتبعها مؤخرا (كرئيس للحكومة) بموقف طالب فيه الفلسطينيين بالاعتراف بـــ "يهودية إسرائيل"[5]. ومثل هذا الموقف/ المطلب الذي يلغي "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين،

---

[1] دائرة الاحصاء الإسرائيلي، تقرير شباط/ فبراير 2010

[2] مؤتمر صحفي لعلا عوض رئيس جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 30 كانو اول/ ديسمبر 2010

[3] المصدر السابق

[4] عقد بين 20 و 23 كانون ثاني وركز المؤتمر في هذا العام على موضوع تبادل الأراضي بين دول المنطقة بمـــا يخدم يهودية إسرائيل

[5] في 13 أيلول/ سبتمبر 2010قبل محادثات شرم الشيخ، تصريح أمام وسائل الاعلام المختلفة

تبين أيضاً، ولو لاحقا، أنه موقف إسرائيلي عام لا يطرحه أقطاب الحكومة اليمينية الحالية وحسب، بل والمعارضة أيضا. فرئيسة حزب كاديما (تسيبي ليفني) ترى ان فلسطينيي الـ 48 يجب ان يعيشوا في دولة فلسطينية، معتبرة أن حل الصراع، من اجل الحفاظ على الطابع اليهودي والديموقراطي لإسرائيل، هو انشاء كيانين وطنيين منفصلين، وانه بعد انشاء الدولة الفلسطينية "يمكننا أن نقول للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، الذين ندعوهم عرب إسرائيل، إن الحل لتطلعاتكم الوطنية موجود في مكان آخر"[1]!!

وفي سياق "إنجاز" الهدف المركزي الثاني "**عرب أقل**"، لجأت إسرائيل ولا تزال، إلى مجموعة سياسات عنصرية وتحريضية نبحثها، على نحو مكثف، ضمن عناوين منفصلة:

أ) تفاقم العنصرية:

الأفكار العنصرية متأصلة في الفكر الصهيوني وفي إسرائيل. وهي أفكار ليست مستجدة حيث يتجسد "رأس النبع" أو "المستنقع" لهذه الطروحات (التي تقود بالضرورة إلى المقارفات العنصرية اليومية في فلسطين) في "الفكرة الصهيونية" **الأصلية**، سواء أكانت **عنصريتها** "**ناعمة**" عند "الآباء" مثل (ثيودور هرتسل) وصحبه، **أم** "**فجة**" كما هي عند (فلاديمير جابوتنسكي) ومريديه. وها نحن نراها اليوم تنحدر إلى الأبناء والأحفاد من نوع (نتنياهو) وقبله (مناحيم بيغن) الراحل وابنه "النجم الصاعد" في الليكود، مثلما هي "تتجلى" عند (ليبرمان) وتلامذته المتغلغلين في ثنايا حزبه العنصري. ولذا، لا "غرابة" فيما يحدث اليوم في إسرائيل من ممارسات عنصرية ضد فلسطينيي 48! وقد دفع الموقف التقليدي لهؤلاء والخاص برفض "الأسرلة" والذوبان في الدولة العبرية، دفع قيادات إسرائيلية لاعتبارهم "تهديدا حقيقيا" لدرجة جعلت نخبا سياسية وفكرية إسرائيلية عديدة تدرج "تهديدهم" في العديد من الوثائق والمؤتمرات، لا سيما (مؤتمر هرتسيليا) الذي يعقد سنويا[2]. وحسب استطلاع إسرائيلي، فإن 73% من اليهود داخل الدولة العبرية يؤيدون حرمان فلسطينيي 48 من حقوقهم السياسية ومنعهم من المشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية[3]، في حين أن أكثر من 40% يؤيدون طردهم[4]. وعندما قال 83% من اليهود إنهم لا يثقون بفلسطينيي 48، أكد 75% منهم أنهم يرفضون السماح لفلسطينيي 48 بالسكن في التجمعات

---

[1] في 12 كانون أول/ ديسمبر، أمام تلاميذ إسرائيليين، تحدثت عن تصورها لحل الصراع العربي الإسرائيلي

[2] حدث سنوي بدأ منذ عام 2000 يستضيفه المركز الانضباطي في مدينة هرتسيليا الساحلية، ويعتبر منبـــرا لادلاء قادة الدولة العبرية وساستها النافذين بأطروحات تتناول ما يسمى "السياسة الوطنية" الإسرائيلية

[3] استطلاع أجرته صحيفة "هآرتس"، 10 كانون الثاني/ يناير 2009

[4] المصدر السابق

السكانية اليهودية. هذا في الوقت الذي اعتبر فيه الحاخام (مردخاي إلياهو) زعيم التيار الديني الصهيوني والحاخام الأكبر لإسرائيل سابقا، أن يهوديا واحدا يساوي ألف عربي[1]! وقد أظهر استطلاع آخر للرأي العام الإسرائيلي، أجري منتصف 2009، وجود رغبة إسرائيلية جارفة بالتخلص مما أسمّوه "التهديد العربي" الذي يشكله فلسطينيو الـ48، حيث أيد 75% من المشاركين في الاستطلاع ترحيل الفلسطينيين من أرضهم في إطار "الحل الدائم" مع السلطة الفلسطينية. كما بين هذا الاستطلاع أن 25% من اليهود الصهاينة قالوا: "في إطار تسوية لإقامة دولة فلسطينية، هناك "شرعية" للمطالبة بترحيل فلسطينيي الـ48"، فيما أبدى 29% تأييدهم لترحيل كل الفلسطينيين في إسرائيل، في حين أيد 28% منهم ترحيل الفلسطينيين في إسرائيل "على أساس الولاء أو عدمه" للدولة العبرية[2].

في نطاق المعاملة التي يتلقاها فلسطينيو 1948، تعبر بعض المنظمات الحقوقية الإسرائيلية عن قلقها من **تزايد المشاعر العنصرية لدى الإسرائيليين ضد فلسطينيي** 48، فاضحة في تقاريرها التوجهات المتزايدة في المجتمع الإسرائيلي "لتشجيع" فلسطينيي 48 على "الهجرة" (أي الطرد/ الترانسفير "الناعم" كما يسمونه) والتخوف من "أخطار" المشاركة السياسية للأحزاب العربية باعتبارهم "طابورا خامسا". وفي هذا السياق، يقول الشيخ (خالد مهنا) رئيس الدائرة الإعلامية في الحركة الإسلامية القطرية في أم الفحم: "ما يُعرَّف كـ "تحريض" إذا ما قاله العربي، يصير بقدرة قادر: "حرية تعبير" أو "زلة لسان" حين يصدر عن يهودي، ثم تحول "الاعتذارات" دون محاكمة أصحاب التفوّهات العنصرية على عكس ما يحدث مع الفلسطينيين. بل ان ما نشهده فعليا إنما هو حملة تحريض متعمدة ومنهجية"[3]. وقد تطورت آليات التحريض الإسرائيلي مع السنين، وبخاصة مع تزايد قوى اليمين، واليمين المتطرف، سواء في حكومة (نتنياهو) الراهنة، أو في الكنيست الحالي، أو في الشارع السياسي الإسرائيلي هذه الأيام. فزلات اللسان(!!!) تتراجع مخلية الساحة لكتب ومنشورات تعمم على الجمهور الواسع. أما الإعلام الإسرائيلي، الذي نبذ العنصرية في ثمانينات القرن الماضي وهاجم حركة كاهانا، فيكاد اليوم يحتضن السائرين على الدرب العنصري ويقدّم لهم منصة مفتوحة لبث سموم التحريض.

---

[1] "هآرتس"، 4 نيسان/ ابريل 2010

[2] أجراه معهد "بانلس" لصالح تلفزيون الكنيست

[3] خالد مهنا، مقال "جميع عرب الداخل في دائرة الاستهداف"، المواقع الالكترونية الفلسطينية في أراضي 1948، 12 حزيران/ يونيو 2010

في 21 آذار/ مارس 2010، نشر تقرير العنصرية السنوي، الصادر بالتزامن مع اليوم العالمي ضد العنصرية، وسجل ارتفاعا نسبته 28% طرأ العام الماضي (2009) **على الأحداث التمييزية والعنصرية في "إسرائيل"**. وتستند المعطيات التي عرضها مركز "مساواة وائتلاف مكافحة العنصرية في حيفا"[1] على توثيق بادر إليه عدد كبير من المؤسسات الحقوقية التي تمثل مجموعات وفئات اجتماعية مختلفة، وبمشاركة ممثلي هذه المجموعات الذين أعلنوا أيضا عن تأسيس لوبي ضد العنصرية في الكنيست. **وقد سُجِّل في (2009) ما مجموعه 286 حدثًا عنصريًا شارك فيه آلاف الأفراد**[2]. ووجد معدّو التقرير تزايدًا في التوجهات العنصرية والتمييز في الغالبية الساحقة من المجالات التي جرى فحصها. ولكن المعطى الأخطر كان مشاريع القوانين التمييزية المطروحة **حيث يوثق التقرير (21) مشروع قانون عنصريًا وتمييزيًا طُرحوا منذ انتخاب الكنيست الـ18**. كما استخلص التقرير أن شرطة الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تتعامل مع فلسطينيي 48 كأعداء، وبدلاً من حمايتهم فإنها تهملهم لا بل وتمس بهم، لذا تتآكل ثقة المواطن العربي في الجهة التي يفترض بها الحفاظ على أمنه الشخصي. **ففي العقد الأخير، بحسب التقرير، قُتِل 45 مواطنًا عربيًا على خلفية عنصرية - من بينهم 35 قُتلوا برصاص رجال الشرطة و/أو قوى الأمن الإسرائيلية**. كما شهد العام الماضي ارتفاعًا جديًا في حالات العنف من طرف قوى الأمن الإسرائيلي تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين حيث تُقمع النشاطات الاحتجاجية بفظاظة، ويتم التحرّش ببعضهم في الشارع، وتتكاثر في أوساطهم الاعتقالات العشوائية واستعمال القوة المفرطة وغير النسبية. وسجّل العامان الأخيران ارتفاعًا بمئات النسب المئوية في حالات الاعتداء على مواطنين عرب من قِبل مواطنين يهود على خلفية عنصرية[3]. وتواجه عائلات الضحايا الفلسطينيين جهازا قضائيا يبعث لها رسائلا مفادها أن دم أبنائها مُحلَّل في دولة "ديمقراطية" يُفترض أن تدافع عن الأقلية غير اليهودية التي تعيش بين ظهرانيها، وبذلك تجد الأقلية الفلسطينية/ العربية نفسها في خانة المجني عليه، لا بل والمُلاحق.

ب) "الطابور الخامس" والتمييز العنصري:

نلحظ أن عددا من الأصوات الصهيونية الإسرائيلية اتهمت، ولا تزال تتهم، فلسطينيي 48 بأنهم "**قنبلة موقوتة**". **غير أن آخرين اعتبروا، علنا، أن فلسطينيي 48** مجرد "**طابور معاد/**

---

[1] تقرير العنصرية السنوي للعام 2010، ويصدر عن مركز "مساواة الحقوقي" و"ائتلاف مكافحة العنصرية في أراضي الـ 48".

[2] المصدر السابق

[3] المصدر السابق

طابور خامس" يهدف إلى تقويض دعائم إسرائيل. وفي هذا السياق، جاء رد الفعل الانتقامي مع قرار المستشار القضائي للحكومة (ميني مزور) بإغلاق ملف شهداء هبة تشرين أول/ اكتوبر 2000 نهائيا، وعدم تقديم لوائح اتهام ضد افراد الشرطة والضباط المشتبه بهم بالتورط بقتل 13 شابا تضامنوا مع انتفاضة الأقصى[1]. هذه الصورة، عدا عن كونها كشفت زيف ما يسمى (علمانية أو ديمقراطية أو عدالة) إسرائيل، فإنها أسقطت فكرة إمكان انسجام النفسية اليهودية الصهيونية المسيطرة حاليا مع الفلسطينيين وباقي العرب، لأنها بطبيعتها نفسية معادية لا تفكر إلا بالهيمنة، ولا تبني واقعها السياسي إلا من خلال هذه الصورة. ولتأكيد ذلك دون مواربة، **يرى تقرير رئيس "الشاباك" (يوفال ديسكين) بأن فلسطينيي 48 هم "خطر استراتيجي" على إسرائيل**[2]. بل لقد وصفهم بأنهم "خطر استراتيجي حقيقي، في الأمد البعيد، على الطابع اليهودي للدولة وعلى وجود إسرائيل كدولة يهودية". وفي تصريحه المذكور، يؤكد (ديسكين) أن الشاباك "سيحبط كل نشاط متآمر **وان كان قانونيا وديمقراطيا**"!!! ومن جهته، كشف "المركز الإسرائيلي للاتصالات الاستراتيجية"[3]، في دراسة جديدة له، أنه على الرغم من أن العرب في الداخل الفلسطيني يشكلون على الأقل 19% من سكان الدولة العبرية إلا أن نسبة تمثيلهم في الإعلام الإسرائيلي هي 1% فقط، وأن القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي (وهي قناة تجارية) تستبعد العرب عن الشاشة وتظهرهم في 68% من تقاريرها **باعتبارهم تهديدا للدولة العبرية**. وقالت الدراسة أيضا أن الإذاعة الإسرائيلية الرسمية باللغة العبرية وإذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي (غالي تساهل) تظهران العرب في معظم تقاريرهما **بشكل سلبي للغاية وتصفهم بالإرهابيين والمتخلفين**.

نستذكر هنا ما قاله المؤرخ البريطاني (آرنولد توينبي) في سياق حديثه عن تجريم بلده واتهامه لها، بصراحة ووضوح وعلانية، كونها هي صاحبة وعد بلفور: "إن اليهود الذين عانوا.. من فظائع الظلم والبطش على طول تاريخهم، (وهو) ظلم بلغ قمته على أيدي النظام النازي.. قد استنسخوا كل ما عانوه في معاملتهم لأهل فلسطين عندما أقاموا كيانهم السياسي". ومن جهته، قال (ابراهام بورغ) الرئيس السابق للكنيست الإسرائيلي وأحد أظهر رموز الصهيونية حتى الأمس القريب: "الفاشية هنا الآن... إسرائيل هي دولة بلطجية ومستقوية وقاسية وامبريالية وسطحية فاقدة لأصالة الروح ومنطوية على نفسها... و(ان) الدعوات المتتالية إلى قتل الفلسطينيين، وهدم

---

[1] اصدر المستشار القضائي للحكومة ميني مزور في 27 كانون ثاني/ يناير 2008 القرار النهائي باغلاق الملف

[2] صحيفة معاريف في 27 تموز/ يوليو 2009

[3] تقرير شباط/ فبراير 2010

منازلهم، وترحيلهم، والقتل، وشرعنة سياسة الترحيل (الترانسفير) من خلال مشاركة أصحاب هذه السياسة في الائتلاف الحكومي، دليل على انتشار الفاشية.. لقد تجاوزنا عددا هائلا من الخطوط الحمراء في السنوات الأخيرة"[1]. أما (جدعون ليفي) المراسل المختص في حقوق الإنسان فيدلي بدلوه قائلا: "إذا كنا قد بلغنا نهاية الصهيونية فان هذا ليس بسبب المشكلة السكانية بل بسبب الجغرافيا والأخلاق. لا يوجد تهديدا سكانيا. يوجد تهديد لقيم المجتمع، وهذه لا يحددها الإحصاء بل مقدار العدل الاجتماعي. إن الحديث عن الخطر السكاني حديث غير مشروع. تخيلوا ماذا كان سيحدث لو أُجري نقاش لـــ الزيادة الطبيعية المقلقة لليهود في الولايات المتحدة أو في أوروبا؟ ومن كان سيتجرأ على أن يُجري على رؤوس الأشهاد نقاشا لتوجهات خصب الشرقيين؟ إن مجرد النقاش هو التهديد الخطر في الحقيقة. انه يشهد بأنه قد تطورت عندنا معايير عنصرية عميقة جدا، تلفها أغطية مختلفة"[2].

ورغم هذه الادانات والتحذيرات، وقع ما يزيد عن 50 حاخامًا يهوديا[3]، على عريضة تحرم وتمنع بيع الشقق وتأجيرها للمواطنين العرب من فلسطينيي 48 في البلدات والمستوطنات والقرى التعاونية اليهودية. وبحسب صحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية، جاء في نص الوثيقة أن "الحاخامات يؤيدون ويمنعون بيع الشقق وتأجيرها لأي فلسطيني، وكل من هو ليس يهودي". ومن أبرز الموقعين على العريضة (الحاخام دوب لياور)، و(شلومو ابينر)، و(يعكوب يوسف)، و(سمحاه كوهين)، و(افغيدور نبنتسل)، وغيرهم من الحاخامات المعروفين ذوي الثقل الكبير. ويدور الحديث حول حاخامات يصنف أغلبهم على أنهم "موظفون حكوميون"، وهم من سكان عدة مناطق تمتد من منطقة شمالي الأراضي المحتلة عام 1948 وحتى جنوبها. وقال هؤلاء الحاخامات في الفتوى: إن "التوراة تمنع في نصوصها بيع المنازل الموجودة على أرض "إسرائيل" لكل من يصنف على أنه غير يهودي، ومن هؤلاء من كان والده يهوديًا ووالدته على دين آخر"!!!. وفي سياق ردود الفعل على الفتوى، اعترف الحاخام الأكبر لمدينة أسدود (يوسف شاين) مبررا توقيعه على فتوى التحريم بأن: "التوراة مصدر العنصرية لأن أرض إسرائيل هي (للشعب اليهودي) وهذا قرار رباني". بل إن أكثر من 200 حاخاما آخر انضموا إلى الموقعين على العريضة فيما بعد. وفي 28 كانون أول/ ديسمبر 2010، وقعت 27 زوجة حاخام عريضة

[1] ابراهام بورغ، كتاب "حتى ننتصر على هتلر"، 2007

[2] جدعون ليفي، تقرير نشر في صحيفة هآرتس 2007

[3] الصحافة العبرية، 7 كانون أول/ ديسمبر 2010

عنصرية ضد لعرب، يدعون فيها النساء اليهوديات إلى "عدم التقرب من العرب". وطالبت العريضة "النساء اليهوديات إلى عدم مواعدة عرب أو العمل في أماكن يوظفون فيها ولا حتى التطوع في الخدمة الوطنية معهم"[1]. وأضافت الزوجات إلى أن الهدف من العريضة/ الرسالة هو "الحؤول دون إقامة علاقات رومانسية بين اليهوديات والرجال العرب". وتتضمن أسماء الموقعات على الرسالة زوجة الحاخام يعقوب يوسيف، ابن القائد الروحي لحزب شاس الحاخام (عوفاديا يوسيف) وغيرهن.

على صعيد آخر، أظهر استطلاع بحثي سنوي[2] "أن الغالبية الساحقة من اليهود في إسرائيل يؤيدون القوانين العنصرية، وأن على الحكومة دفع فلسطينيي 48 للرحيل من (الوطن)". وقال 86% من اليهود الذين شملهم الاستطلاع، إنهم يؤيدون كل القرارات المركزية والإجراءات والقوانين، التي تحمي "الغالبية اليهودية" في إسرائيل وتعززها، في حين جاهر 53% من اليهود، بالقول، إنه من "حق الدولة" أن "تشجع العرب" على الهجرة إلى خارج الوطن. كما أعلن 67 % من اليهود دعمهم لقانون "المواطنة العنصري"، الذي يمنع (لم شمل) العائلات الفلسطينية التي فيها أحد الوالدين من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما قال 62% من اليهود، إنهم يؤيدون أن لا تأخذ المؤسسة الرسمية برأي العرب في قضايا السياسة الخارجية والأمن، وهي مقولة غير مباشرة، لرفض هؤلاء مشاركة فلسطينيي 48 في الانتخابات البرلمانية. ويظهر أيضا، أن الغالبية الساحقة من اليهود ترفض منح الفلسطينيين العرب الحقوق الكاملة، والمساوية لتلك التي يحصل عليها اليهود.

كما يظهر استطلاع للرأي أن 50% من أبناء الشبيبة اليهود يرفضون الدراسة في صف يوجد فيه طالب عربي. وبالمناسبة، فإن هذا الاستطلاع (الذي شمل آراء شريحة نموذجية من 500 فتى وفتاة من اليهود في إسرائيل، من أبناء 15 إلى 18 عاما) تم إعداده لمناسبة عقد مؤتمر "التعليم في العصر الرقمي" في جامعة حيفا، حيث تبين من الاستطلاع أن 64% من أبناء الشبيبة في إسرائيل يقولون إن المواطنين العرب في إسرائيل لا يحظون بمساواة كاملة في الحقوق في دولة إسرائيل، وأن 59% من هذه المجموعة يعتبرون أنه لا ينبغي منح العرب في إسرائيل مساواة في الحقوق، فيما قال 96% من أبناء الشبيبة أن ثمة أهمية لأن تكون إسرائيل

---

[1] صحيفة "يديعوت احرونوت" 28 كانون اول/ ديسمبر 2010

[2] أعده مركز "الديممقراطية" الإسرائيلي ونشرت معطياته في ديوان رئيس الدولة الإسرائيلية شـــمعون بيريـــز، 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 2010

دولة يهودية وديموقراطية، لكن 27% منهم يؤيدون تقديم كل من يعارض هذا التعريف إلى المحاكمة، فيما اعتبر 41% أنه ينبغي سحب المواطنة ممن يعارضون تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية. وفي ردهم على سؤال عما إذا كانوا مستعدين للدراسة في صف يوجد فيه تلميذ واحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة، قال 32% إنهم يرفضون ذلك في حين قال 50% إنهم يرفضون الدراسة في صف يوجد فيه تلميذ عربي[1].

ج) توجهات وقوانين فاشية:

على "هدى" مبادئ الفاشية، ومن ضمنها الغاء الحريات الفردية (مثل: حق الحياة، حق الكرامة، الخصوصية.. الخ) تتحرك السياسة الإسرائيلية في أحد أبعادها الداخلية البارزة. وقد لجأت إسرائيل لهذا النهج الفاشي على درب إلغاء هوية فلسطينيي 48، فأعدت قوانين تتضمن في تلافيفها مكونات من التمييز العنصري والتطهير العرقي. وقد عبر القادة الصهاينة عن مدى تعلقهم بالنهج العنصري عبر سلسلة من القرارات التعسفية التي تهدف إلى التضييق على الفلسطينيين وشطب حقوقهم المشروعة. والفاشية الإسرائيلية ربما تكون أقدم من الفاشية الايطالية (التي أسس لها موسوليني في عشرينيات القرن الماضي) حيث بانت ملامحها في أيام المؤتمرات اليهودية الأولى في بال بسويسرا وهي مستمرة حتى اليوم[2]. بل إن الحال يتفاقم حيث تتتابع هذه القرارات بأسلوب أكثر وحشية مع الفلسطينيين لاقتلاعهم من جذورهم. فمع صعود حكومة اليمين، واليمين الأكثر تطرفا، بدأنا نشاهد تصعيدا في الزحف الفاشي المقرون بتفشي العنصرية ضد فلسطينيي 48، سواء في خانة سن القوانين، أو في المخططات والممارسة والتصريحات، أو في خلق "جو مناسب" لتطبيق هذه القوانين، حتى أضحت هذه كلها مكونات للسمة الجامعة للمعارضة والحكومة اليهوديتين في المجتمع الإسرائيلي. **وإذا كان جوهر فكرة الفاشية يقوم على تفوق عرق إنساني على ما عداه، وباعطاء هذا العرق حقوقا على حساب غيره، وبارتكاب المذابح بدم بارد في "مسيرة" ابادة الشعوب والأعراق الأخرى، فإن جوهر الفكر الصهيوني قام على أن اليهود هم "شعب الله المختار"، وأن غيرهم هم من (الأغيار) وأن حقهم الإلهي يجيز لهم بناء دولة عرقية يهودية عبر إبادة شعب اخر.** وربما يكون واضحا مثال حديث على ذلك،

---

[1] استطلاع خاص اعده البروفيسور كميل فوكس من كلية الاحصاء في جامعة حيفا، 24 تشرين ثاني/ نوفمبر 2010

[2] في1897انعقد أول مؤتمر للصهيونية في بال ودام ثلاثة أيام وشهده أكثر من مائتي مندوب يمثلون سائر الهيئات اليهودية العالمية. وأوصى بالآتي:1 - تشجيع الاستعمار اليهودي لفلسطين بطريقة منظمة.2 - تنظـيم الحركـة اليهودية واتحاد الهيئات المتفرقة في شتى أنحاء العالم.3 - إيقاظ الوعي اليهودي.4 - القيام بمساعٍ لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على أهداف الحركة الصهيونية

ما قاله الزعيم الروحي لحزب شاس اليميني المتطرف (عوفاديا يوسيف) من ان "الاغيار ولدوا لخدمة اليهود تماما مثل الحمير. الأغيار ولدوا لخدمتنا. وبدون ذلك، فليس لهم مكان في العالم – فقط لخدمة (شعب إسرائيل). لماذا نحتاج إلى الوثنيين؟ سوف يعملون، سوف يحرثون، سوف يحصدون، وسوف نجلس مثل الأفندي ونأكل"[1]. وتابع الحاخام الفاشي قائلا: "بالنسبة للوثنيين، سيكون حالهم كأي شخص، سيكونون بحاجة الى ان يموتوا، لكن الله اعطاهم طول العمر. لماذا؟ تخيل ان يموت حمار احد ما، سوف يخسر ماله. انه خادمه.. لهذا يحصل على عمر طويل، من اجل ان يعمل جيدا لخدمة اليهود[2]". من جانبه، كتب (شموئيل الياهو) الحاخام الرئيسي لمدينة صفد الذي دعا إلى عدم التعامل مع فلسطينيي الـ48، والذي صرح بأنه يحظر على اليهودي تأجير شقة للعرب، كتب مقالا قال فيه: "توجد هنا "حرب هادئة"، حرب حقيقية بتأييد عقائدي غير خفي. حرب تجري باحتلال أراضي النقب والجليل مع استغلال ضعف سلطة القانون. توجد حقيقة ليس من اللذيذ أن نكتب فيها: اليهود لا يريدون السكن في جوار عرب ويخرجون من أماكن يشتري فيها عربي بيتاً. وهكذا أصبحت أحياء كاملة في عكا ويافا واللد أحياء عربية. وتناضل الناصرة العليا وكرمئيل عن صبغتهما ــ وهما مدينتان أُنشئتا على الخصوص، وبقرار من الحكومة، من أجل تهويد الجليل. ونحن نحارب كي لا يحدث هذا في صفد أيضاً"[3]. وختم بالقول: "يجب علينا أن نقرأ الخريطة، فنحن ما نزال في صراع على هذه الأرض. إنها حرب هادئة. إذا أغمضنا أعيننا فقد نجد أنفسنا مُباغتين وقد نفقد الدولة. وإذا حاربنا فإن ثمة احتمالاً جيداً أن ننتصر. ليس الأمر متأخراً. ينبغي أن نحارب وأن نحافظ على الدولة اليهودية الوحيدة التي نملك"[4].

يعيش الآن في فلسطين 48 ما يقرب من (1.4) مليون فلسطيني وهم يدافعون عن حقوقهم وعن وجودهم في وطنهم في ظل تمادي الدولة الصهيونية في الهجوم عليهم وعلى حقوقهم الأساسية. **ففي الحادي عشر من تشرين أول/ أكتوبر** 2010، **افتتحت الكنيست الإسرائيلي دورتها الشتوية التي احتلت فيها قضية فلسطينيي** 48 **سلم "الأولويات"**، بدء بتصويت حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف على **قانون "المواطنة مقابل الولاء لدولة إسرائيل"**

[1] هآرتس خطبة للحاخام يوم السبت (16 تشرين أول/ اكتوبر 2010) تتعلق بما هو مسموح للاغيار القيام به خلال يوم السبت

[2] المصدر السابق

[3] صحيفة "هآرتس"، مقال "تهويد الجليل قضية صهيونية"، 10 تشرين ثاني/ نوفمبر 2010

[4] المصدر السابق

الذي تقدم به حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة وزير الخارجية افيغدور ليبرمان. هذا القانون، الذي لم يكن سوى غيض من فيض، **ويأتي هذا القانون ضمن 21 اقتراح قانون عنصريا تم طرحها على الكنيست** في هذه الدورة، وكلها تستهدف فلسطينيي 48 في سياق التغيير القسري لصورة التعامل بينهم وبين الدولة الصهيونية. ولعل هذه الدورة للكنيست "تدخل التاريخ" بصفتها أسوأ دورة برلمانية شهدها الكنيست الإسرائيلي (الأكثر فاشية) منذ قيام ذلك الكيان، واعتبارها أشد الدورات عنصرية وضراوة وعداء كونها شهدت ازدحاما في القوانين العنصرية التي تم طرحها. ومن الأمثلة البارزة في هذا السياق **قانون ما يسمى "النكبة"**، وهو قانون عنصري قدمه النائب (اليكس ميلر) من حزب "إسرائيل بيتنا" بحيث يجري تحريم تلقي الأحزاب والمؤسسات الفلسطينية العربية للدعم الحكومي الإسرائيلي في حال عملت على إحياء ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948. ولقد أقر هذا القانون في القراءة الأولى في الدورة السابقة، وصوت عليه نهائيا في القراءة الثانية والثالثة. **كما تم تمرير قانون "التحريض"** الذي قدمه رئيس حزب "البيت اليهودي" (زبولون اورليف) القاضي بسجن كل من ينكر ولا يعترف بـــ"إسرائيل" كدولة يهودية ديمقراطية ويصرح بذلك علنا. وقانون ثالث يعد من أشد القوانين عنصرية، وهو **قانون لجان القبول** الذي قدمه عضوا الكنيست (دافيد روتم) من حزب "إسرائيل بيتنا" و(يسرائيل حسون) من حزب "كاديما"، الذي يقضي بتعيين لجان قبول خاصة في البلدات والتجمعات السكنية اليهودية تعمل على فحص المتقدمين للسكن، ويحق لها رفض كل من هو غير ملائم، والمقصود هنا بالطبع فلسطينيو 48.

إن التعامل مع "المواطنة" الإسرائيلية على أساس الأيديولوجية الاثنية والدينية أمر غير مسبوق في قوانين الدول. وهو اختراع خاص من انتاج إسرائيلي أقرته حكومة (نتنياهو)، بعد تشريعه من قبل الكنيست، بأغلبية 22 وزيرا مقابل 8 وزراء في العاشر من تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي. ويحتم هذا القانون على "كل مقدم طلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية من غير اليهود، أن يكون ملزما بقسم الولاء لإسرائيل بصفتها دولة يهودية وديموقراطية"!!. وينص القانون حرفيا على: "ألتزم بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية، وصهيونية وديمقراطية، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلما طولبت بذلك بخدمة عسكرية كدلالاتها في قانون خدمة الأمن، أو بخدمة بديلة تتدرج في القانون"[1]. وجاء في الشرح الملحق بالمشروع، ما يلي: "في السنوات الأخيرة، تبين أن العرب في دولة إسرائيل **ليسوا مخلصين وموالين للدولة**

[1] صحيفة "هآرتس" 10 تشرين ثاني/ نوفمبر 2010

ورموزها وقيمها، وأنهم يتملصون من الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية"[1]. والأنكى من ذلك كله أنه، بحسب صحيفة "إسرائيل اليوم"، لم يكتف (ليبرمان) بالمصادقة على القانون وإنما هو سعى ويسعى لتقديم مشروع قانون جديد أشد عنصرية من سابقه، مشيرة إلى أن (ليبرمان) عرض على الوزراء الذين صادقوا على قانون "المواطنة" مشروع قانون يرغم صاحب الجنسية الإسرائيلية البالغ 16 عامًا من عمره، بالتوقيع على قسم يحمل صيغة "الدولة اليهودية والديمقراطية" للحصول على بطاقة هوية[2]. كما أن (ليبرمان) يسعى من خلال مشروعه الجديد إلى إلزام الجيل القادم من فلسطينيي 48 بالقسم على ولاء مطابق بغية الحصول على الهوية. ونقلت الصحيفة المذكورة أن (ليبرمان) يقترح أن يتم تعديل قانون "السجل السكاني"، الذي جرت محاولات حثيثة من قبل أعضاء كنيست سابقين لتعديله، حيث لا تمنح الهوية لأي مواطن قبل أداء الولاء لـــ"إسرائيل" والاعتراف بيهوديتها. ويستعد حزب "إسرائيل بيتنا" لطرح قانون جديد على الكنيست يقضي بربط حق العمل لفلسطينيي 48 بأدائهم قسم الولاء للدولة العبرية[3]. وجاء مقترح القانون بتوصية من عضوة الكنيست المتطرفة (ليئه شمطوف) ويقضي بإلزام كل موظفي الدولة العبرية إعلان الولاء لـــ"دولة يهودية وديموقراطية" على أن يتم فصل كل من يرفض أداء الولاء من العمل. هذا فضلا عن مشروع قانون فاشي آخر يقضي بإلزام أعضاء السلطات المحلية، اليهودية والعربية على السواء، بإعلان الولاء للدولة اليهودية الديموقراطية، على أن يُمنع من يرفض ذلك من المشاركة في التصويت والانتخاب.

وفي سياق متمم، تفتق ذهن العنصرية الإسرائيلية عن مشروع قانون يقضي بطرد المرشدين السياحيين من الفلسطينيين أبناء وبنات القدس الشرقية المحتلة واستبدال مرشدين سياحيين يهود بهم، وذلك بدعوى أن المرشدين الفلسطينيين "لا يقدمون صورة مناسبة، ولا يمثلون بطريقة ملائمة مصالح إسرائيل القومية أمام السياح الأجانب". وفي محاولة مكشوفة للالتفاف على النص العنصري للقانون، صاغ اليمين الإسرائيلي اقتراحه على النحو التالي: "مرشد السياحة الذي يعمل مع مجموعة سائحين يزيد عددها على 11 سائحا يجب أن يكون (مواطنا حاملا للجنسية الإسرائيلية)". ومن المعروف أن القدس الشرقية احتلت عام 1967، ومع أن الحكومة الإسرائيلية ضمت هذه المدينة إلى إسرائيل ومنحت سكانها الفلسطينيين بطاقة هوية وحق المواطنة، لكنها لم

---

[1] المصدر السابق

[2] صحيفة "إسرائيل اليوم" 13 تشرين ثاني/ نوفمبر 2010

[3] المصدر السابق

تمنحهم الجنسية. وعليه، فإن هذه الصياغة تحقق للعنصريين مرادهم، بمنع المرشدين السياحيين المقدسيين العرب من ممارسة هذه المهنة.

ويكشف تقرير حديث للرصد السياسي (من إصدارات مركز مدى الكرمل في إسرائيل)[1] عن ان الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي الحالي هو الأسوأ والأخطر بالنسبة لفلسطينيي 48، لا سيما فيما يتعلق بحقوقهم ومكانتهم. ومما قاله التقرير: "إن مشاريع القوانين التي قدمت للكنيست مؤخرا، تبين شراسة الهجمة على **المواطنين العرب، والمحاولات الرامية إلى محو هويتهم القومية وذاكرتهم الجماعية، وتقييد حرياتهم ونشاطهم السياسي**". كما يؤكد التقرير ذاته أن مشاريع القوانين تلك تنتج مناخا عاما "يشرعن" التعامل مع العرب كأعداء مثلما "يشرعن" الاعتداءات الجسدية عليهم. كذلك الحال مع مشاريع القوانين التي تهدف إلى نزع المواطنة من العرب، مثل مشروع تعديل قانون المواطنة الذي قدمه وزير الداخلية (إيلي يشاي) والذي تعاد بموجبه لوزير الداخلية صلاحية نزع مواطنة سكان في إسرائيل دون مصادقة من المستشار القضائي للحكومة والمحكمة. وبناء على التعديل المقترح، سيتمكن الوزير من نزع المواطنة، حتى لأسباب سياسية أو موقف أيديولوجي "للمواطن" الفلسطيني، وبخاصة في الحالات التي "يقتنع" فيها الوزير بأن هذا الفرد يعمل ضد دولة إسرائيل (كدولة يهودية) أو ضد (الشعب اليهودي)، وهو ما حدث مع الدكتور عزمي بشارة، التي صادقت لجنة الكنيست بالإجماع على مشروع قانون مصادرة صندوق تقاعده[2]، تحضيراً للتصويت عليه بالقراءة الأولى، والذي ينص على مصادرة صندوق تقاعد أي عضو كنيست سابق مطلوب للتحقيق الإسرائيلي ولا يمثل أمامه.

لم يتحسن وضع فلسطينيي الـــ 48 إسرائيليا مع مرور الزمن. بل إن التمييز والعنصرية ضدهم يزدادان حدة وإمعانا، حيث أكدت "لجنة أور" في تقريرها أن "الحكومات المتعاقبة فشلت في إرساء المساواة بين المواطنين العرب واليهود"، وأوضحت أن "**على الدولة أن تضع نصب عينيها كهدف أساسي تحقيق المساواة الحقيقية لمواطني الدولة العرب**". والحال كذلك، فإن الطبيعة العنصرية للدولة الصهيونية لا يمكن إخفاؤها، والنظرة العنصرية الإسرائيلية من الطبيعي جدا أن تكشف عن نفسها بين الحين والآخر وعلى نحو أثار اعتراضا، بل واشمئزازا، لدى صحفيين وكتاب وسياسيين إسرائيليين. وكما يقول (جدعون ليفي): "**خبراء**

---

[1] تشرين أول/ اكتوبر 2010

[2] في 9 تشرين ثاني/ نوفمبر 2010 صادقت لجنة الكنيست بالإجماع على مشروع قانون مصادرة صندوق تقاعد الدكتور عزمي بشارة ، تحضيراً للتصويت عليه بالقراءة الأولى. وينص القانون على مصادرة صندوق تقاعد أي عضو كنيست سابق مطلوب للتحقيق الإسرائيلي ولا يمثل أمامه

السكان والجغرافيون ينشرون تنبؤات كثيرة، ويتنافسون بينهم في مستويات التخويف. إن الحديث عن اتجاهات الخصب تنبعث عنه رائحة نتنة، ووجود مجلس عام للديمغرافية، أقامته الحكومة قبل عدة سنين، وكان بين أعضائه ثلاثة خبراء كبار، يشهد بمبلغ المرض الذي وصلنا إليه"[1]. كما وجه القاضي (يوفال شدمي) في محكمة الأحداث في الناصرة انتقادات جدية لمنظومة القضاء في إسرائيل، معترفا بحقيقة أن القضاء الإسرائيلي يمارس تمييزا على اساس قومي بين متهمين عرب ومتهمين يهود في قضايا متشابهة[2]. وقارن القاضي بين تعامل النيابة والقضاء الإسرائيليين مع الاحداث والفتيان العرب عندما يرشقون الشرطة وقوات الامن بالحجارة، وبين تعاملهم مع نظرائهم اليهود من نفس الجيل في حالات مشابهة. وخلص القاضي الى القول بأن "**الدولة تسير في مسارين متوازيين ومتناقضين جوهريا عندما يتعلق الأمر بجنايات ينفذها فتيان عرب أو يهود ضد قوات الامن والشرطة من منطلقات ضميرية**". كذلك، يبين تقرير إسرائيلي صادر عن (كلية أونو في نهاية 2009)[3] أنه يتم التمييز ضد فلسطينيي 48 في القبول لأماكن العمل، وفي الترقية. وقد أوضح التقرير (المستند إلى دراسة تناولت المشغِلين والمديرين والطلاب الأكاديميين في المواضيع التي تعود بالدخل العالي في الأسواق والبنوك الإسرائيلية، والإعلام والاتصال، وأكبر مكاتب المحامين، ومراقبي الحسابات، والقطاع العام) أن المجموعة الأكبر التي يميز ضدها هم الأكاديميون العرب، وأن 83% من المشغلين اليهود يحجمون عن تشغيل العرب من ذوي التحصيل العلمي العالي، في حين أن 79% من المشغلين يحجمون عن ترقية العرب. كما بين التقرير انه، في الأسواق المالية والمصرفية، لا يجري تشغيل العرب بتاتا.

إن الأغلبية التي حصل عليها **قانون** "**المواطنة**" آنف الذكر تدل على عنصرية متأصلة في حكومة نتنياهو وفي الكنيست. وهدف القانون، في المحصلة، محاولة إذلال وإعلان انتصار إسرائيلي على كل فلسطيني أو فلسطينية يطلب لم شمله مع عائلته في الداخل ويطلب المواطنة الإسرائيلية حتى يعيش على أرضه الأم مع أبنائه وبناته. **بل إن وزير الشؤون الاجتماعية الإسرائيلي (إسحق هرستوغ) حذر مما أسماه "بوادر فاشية" في إسرائيل، مؤكدا: "لقد حصل تسونامي من الاجراءات التي تفرض قيودا على الحقوق. إننا لا ننتبه لذلك، ولكنه يحصل أمام أعيننا، إنني أراه في كواليس الكنيست واللجان الوزارية المكلفة بالتشريع.. سندفع ثمنا باهظا**

[1] جدعون ليفي، "كفاكم عنصرية تجاه الشرقيين والعرب"، هآرتس، 23 تموز/ يوليو 2007

[2] على لسان (ايلي اشكنازي) في تقرير بصحيفة "هآرتس" في 13 تشرين ثاني/ نوفمبر 2009

[3] صدر في 13 تشرين ثاني/ نوفمبر 2009

على كل ذلك"[1]. أما وزير شؤون الأقليات (أفيشاي برفرمان) الذي عارض القانون، فقال: "القانون يخلو من أي فائدة لدولة إسرائيل، ويظهر إسرائيل على أنها شريرة أمام العالم"[2]. أما رئيس الكنيست (روبي ريفلين) فقال: "إضافة من هذا النوع يمكن أن تضر. في إسرائيل يوجد سكان عرب مضطرون للعيش مع التناقض النابع من ذلك، ولا توجد حاجة لإبراز نقاط احتكاكهم مع الصهيونية"[3].

يستدل من التقارير والاستطلاعات وغيرها أن هناك حالة من التنافس الشديد بين نواب الكنيست الإسرائيلي من اليهود على عداء الفلسطينيين العرب وطرح قوانين وتشريعات لمحاربتهم، وأن ثمة خطرا حقيقيا يهدد فلسطينيي الـ48 ومستقبلهم. فالأجواء السياسية الإسرائيلية تتجاوز التهديد على حقوق الفلسطينيين وهويتهم، لتصل إلى التهديد بالعنف الجسدي ضدهم، إذ تؤكد جميع مشاريع القوانين المتتابعة، وسياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية، وما تظهره استطلاعات الرأي في إسرائيل، إلى وجود ثقافة سياسية عدائية تمنح الشرعية لاضطهاد فلسطينيي 48. فقانون المواطنة والولاء ليهودية الدولة (المشار إليه سابقا) هو بمثابة انتزاع اعتراف من قبل أهل 48 أن لا حق لهم بهذه الارض. وهو قانون عنصري فيه خلل وعدم توازن. فاليهودي الإسرائيلي يريد ان يعزز ثقته بنفسه وروايته التاريخية المزعومة التي تتعلق بحقه في هذه البلاد، لانها ثقة مهزوزة، وهو يحاول ابتزاز اعتراف من الفلسطينيين والعرب بصدق روايته التاريخية، **وينذر بتغيير جذري في مكانة فلسطينيي 48**. والموضوع ليس موضوع قسم وتوقيع ورقة! لكن الهدف هو ان يعلن كل مواطن إسرائيلي (بمن في ذلك فلسطينيو 48) الولاء ليهودية الدولة الذي ما يلبث ان يصبح سوطا مسلطا على رقابهم، ذلك ان السلطة الصهيونية المهيمنة تستطيع ان تفسر الولاء بطرقها لتبدأ بسحب المواطنة من العرب. والإسرائيليون الحاكمون سيفسرون الولاء للدولة كما يحلو لهم، فمثلا ان يقاوم عربي مصادرة ارضه لبناء مساكن لليهود يعني ذلك – عندهم - انه لا يؤمن بيهودية الدولة! وكل ذلك يشكل الخطوة المستجدة/ الأولى نحو تحقيق الحلم الصهيوني بان يكون هناك "عرب أقل وأرض أكثر".

لقد عرض عدد من الخبراء والسياسيين الإسرائيليين أبعادا إضافية لخلفيات هذا القانون، علاوة على بعض تداعياته. فمثلا، اعتبر الخبير الإسرائيلي البروفسور (دان آفون) والاستاذ في

---

[1] في تصريح للاذاعة الإسرائيلية في 10 تشرين أول/ اكتوبر 2010

[2] "يديعوت احرونوت" في 10 تشرين اول/ اكتوبر 2010

[3] المصدر السابق

الجامعة العبرية أن "هذا القانون يعبر عن مدى قلق اليهود الاسرائليين وخوفهم من الغرباء، **ويعبر عن عمق المشكلة التي علينا مواجهتها**"[1]. ثم يشرح ان "**موضوع القانون هو موضوع سياسي، سواء شرع القانون ام لم يشرع، فهو يظهر مدى اشكالية العلاقة بين الاكثرية اليهودية والاقلية العربية**". ويتابع مضيفا: ان "القانون سيعلن وبشكل شرعي يهودية وديموقراطية الدولة، واليهودية تختلف معانيها فهي تمثل للبعض الهوية وللبعض الاخر التهديد، ولكن اعتقد انها ستزيد التوتر بين العرب واليهود، وهو ما نعتبره غير ضروري"[2]. **كما حذر نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي وزير الشؤون الاستراتيجية (دان ميريدور) من ان يؤدي التعديل الجديد الى "توتر العلاقات بين مؤسسات الدولة والسكان العرب المتلزمين بالقانون بسبب مصادقة مجلس الوزراء على تعديل قانون الجنسية**"[3]. وطالب ميريدور، القيادي في حزب الليكود اليميني بزعامة نتنياهو والذي لم يصوت مع ثلاثة وزراء آخرين على التعديل، طالب "**بمعاملة الاقليات التي تعيش في البلاد بسعة صدر والنظر الى تجربة الشعب اليهودي الذي كان اقلية بين شعوب اخرى على مر التاريخ**". واضاف "علينا ان نتسامح مع العرب في إسرائيل، لان مثل هذه القوانين ستوتر العلاقات معهم"[4]. **ومن جهتها، قالت زعيمة المعارضة (ليفني) "لقد تحولت إسرائيل من دولة يهودية ديمقراطية إلى مسخرة سياسية**"[5]. وقالت (ليفني) أن الأمر الأكثر أهمية الذي يتوجب علينا أن نحافظ عليه هو أن تكون إسرائيل دولة يهودية يسودها العدل والمساواة بين جميع سكانها، وإن مثل هذا الأمر المُجحِف لن يدفع الأمور إلى الأمام بل العكس، إنه سيجرنا إلى صراعات ونزاعات داخلية فارغة المضمون. إنه قرار سيئ ولن يحافظ على إسرائيل كدولة يهودية وإنما يضر بها"[6]. كما ندد العديد من أساتذة الجامعات الإسرائيليين والمثقفين في تل أبيب بقانون الولاء لدولة إسرائيل بعد وقت قصير من تمرير الحكومة الإسرائيلية له، معتبرين أن إقرار القانون يعتبر تطرفا مبالغا فيه وفاشيا وأنه بداية الطريق لتدمير اليهود في المنطقة[7]. كما أكدوا أن إسرائيل، بتعديلها للقانون، تأخذ طريقها في التدهور من دولة ديمقراطية إلى فاشية وأنه

---

[1] "هآرتس" في 10 تشرين اول/ اكتوبر 2010

[2] المصدر السابق

[3] تصريح للاذاعة العبرية في 11 تشرين اول/ اكتوبر 2010

[4] المصدر السابق

[5] "معاريف" 10 تشرين أول/ اكتوبر 2010

[6] المصدر السابق

[7] "يديعوت احرونوت"، 17 تشرين أول/ اكتوبر 2010

من السهل التحريض ضدها، منوهين إلى ضرورة اتخاذ نتائج ذلك القرار بعين الحسبان بدلا من تولد انفجار قريب في المنطقة من قبل العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة[1].

ومن جانبها، دعت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" (نتنياهو) إلى توضيح بخصوص ما إذا لم ولن تناقش حكومته فكرة ترحيل فلسطينيي الـ48 إلى مناطق السلطة الفلسطينية في إطار اتفاق سلام مستقبلي، مطالبة إياه برد واضح ومفهوم. وقد بعثت الجمعية بالرسالة لنتنياهو في أعقاب الخبر الذي كشفت عنه الإذاعة العامة الإسرائيلية حول التمرين الذي أجرته مصلحة السجون بالتعاون مع قوات الأمن قبل فترة قريبة، حيث تدرب المشاركون في التمرين على التعامل مع أحداث عنف مختلفة بما فيها أعمال شغب قد تقع في الوسط العربي في أعقاب التوقيع على اتفاق مع الفلسطينيين يتضمن تبادل السكان وترحيل فلسطينيي الـ48[2]. وقال مدير قسم حقوق الأقلية العربية في الجمعية (عوني بنا) في رسالته إلى رئيس الوزراء أن "إجراء هذا التمرين يدل على أن فكرة الترانسفير تحت مسميات أخرى، مثل تبادل الأراضي أو تبادل السكان، ليست بشعار انتخابي أو فكرة خاصة ببعض السياسيين فحسب وإنما هي موضوع مطروح على جدول أعمال الحكومة[3]. ويتبين من استطلاع للرأي نشر بعد إقرار "قانون المواطنة" أن ثلثي الإسرائيليين تقريبا يؤيدونه، حيث أعرب 69% من الاشخاص الذين شملهم الاستطلاع الذي نشر في صحيفة "يديعوت احرونوت" عن تأييدهم للمشروع.

وفي أحد أحدث استطلاعات الرأي الإسرائيلية، أجراه "المعهد الإسرائيلي للديموقراطية"[4]، بعد تصويت الكنيست على اقتراح قانون "الاستفتاء العام" الذي يصّعب الانسحاب من القدس المحتلة والجولان العربي السوري المحتل[5]، تم الكشف عن استفحال العنصرية ضد فلسطينيي 48 وأن غالبية اليهود لا تقبل جيرانا عرب. فقد "قال 86% من اليهود إنهم يؤيدون استثناء المواطنين العرب من الإدلاء برأيهم في "القضايا المصيرية" للدولة العبرية، وأن مثل هذه

---

[1] المصدر السابق

[2] نشرت في الصحافة العبرية في 10 تشرين اول/ اكتوبر 2010

[3] مواقع فلسطينية في أراضي الـ 48، "بكرا" و"عرب 48"، 12 تشرين اول/ اكتوبر 2010

[4] نشر في الصحافة العبرية في الأول من كانون أول/ ديسمبر 2010

[5] ينص الاقتراح الذي أقره الكنيست بالقراءتين الأولى والثانية في الثاني والعشرين من تشرين ثاني/ نوفمبر 2010 على أن "أي انسحاب من مناطق تقع تحت السيادة الإسرائيلية يلزم بإجراء استفتاء بعد المصادقة على الانسحاب بأغلبية 60 عضو كنيست"

القرارات يجب أن تحظى بغالبية يهودية[1]". وأيد "67% منع لمّ شمل عائلات فلسطينية على جانبي "الخط الأخضر". وقال "62% من اليهود إنه طالما أن إسرائيل في حالة صراع مع الفلسطينيين يجب عدم الاهتمام برأي المواطنين العرب في قضايا الخارجية والأمن"[2]. وأفاد الاستطلاع الذي تناول نظرة الإسرائيليين إلى الديمقراطية، أن "53% من اليهود يرون أنه يحق للدولة تشجيع العرب فيها على الهجرة، في حين قال 46% من اليهود أن الجيرة الأكثر إزعاجاً لهم هي الجيرة مع العرب، أكثر حتى من الجيرة مع المرضى النفسيين والعمال الأجانب (39%) والمثليين (25%) والمتدينين المتزمتين "الحرديم" (23%) والمهاجرين من اثيوبيا (17%)"[3]. وبرز العداء للعرب في أوساط اليهود المتزمتين الذين قال "72% منهم إنه لا يجب مساواة حقوق المواطنين العرب باليهود، بينما بلغت النسبة لدى العلمانيين 35%. وبما يتصل بتعريف إسرائيل كـــ"دولة يهودية وديمقراطية"، قال 43% إن هناك أهمية متساوية لجزئي التعريف (يهودية وديمقراطية)، في حين قال 31% إن المركب اليهودي هو الأهم، وقال 20% فقط إن المركب الديمقراطي هو الأهم"[4].

من جهته يقول (سافي راخلفسكي)[5] "**في حين أن الدولة فضلاً عن أنها لا تسارع إلى إخماد الحريق، تشعل ناراً أكبر ــ فالكنيست بعد رسالة الحاخامات فوراً تنوي استكمال سن "قانون لجان التمييز"، الذي يهدد بمنع جميع "غير الملائمين" لـــ "النسيج الاجتماعي الثقافي" السكن في أكثر البلدات في إسرائيل. وأن تجعل فتوى الحاخام شموئيل الياهو بذلك ورسالة الحاخامات هما القانون الرسمي في إسرائيل**". وفي هذا يصف (آري شبيط) الوضع الراهن في إسرائيل[6] فيقول: "**تهب ريح سيئة على (البلاد)**. سلسلة أحداث غير متصل بعضها ببعض في ظاهر الأمر بل لا يشبه بعضها بعضا أحدثت مزاجا عاما جديدا لكراهية الأجانب. لقد جعلت إسرائيل دولة تنبعث منها رائحة خبيثة. **ماذا يحدث لنا؟ لماذا إنفجرت قوى ظلامية كانت تغلي تحت الأرض دائما إلى ميدان المدينة فجأة؟ لماذا رفعت العنصرية رأسها؟**". **ويختم (شبيط)**: "**مع**

---

[1] استطلاع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية

[2] المصدر السابق

[3] المصدر السابق

[4] المصدر السابق

[5] "هآرتس"، مقال "الهرب من نار العنصرية"، 17 كانون اول/ ديسمبر 2010

[6] هآرتس، "لماذا تتحول إسرائيل إلى دولة عنصرية"، 25 كانون اول/ ديسمبر 2010

عدم وجود مركز سياسي قوي مستنير، أصبحت مسيرة الانحلال الاجتماعي مسيرة انهيار أخلاقي".

وفي هذا كله، يقول (مرزوق الحلبي)[1]: "الخاص في إسرائيل إن المزاج العام في العقد الأخير هو مزاج يميني بامتياز تطور على وقع ضغط التهديدات الخارجية أو ما اعتُبر في إسرائيل كذلك.. ولا يُخفي منظرون إسرائيليون قلقهم من إمكانية **أن تتدحرج كل التجربة الإسرائيلية من نظام تمييز عنصري مقنّع إلى نظام عنصري معلن**.. لقد أشارت الأبحاث الإسرائيلية إلى حقيقة أن انسحاباً في الجغرافيا يُثير القلق في الديموغرافيا. من هنا فإننا نفهم قانون الاستفتاء إشارة إلى ما يُمكن أن يحصل للفلسطينيين داخل إسرائيل. فآلية الاستفتاء التي أقرّت ضمن قانون، تستهدف في ما تستهدفه، الحيلولة دون إسهام المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في أي عملية سياسية مستقبلية تقصد إحقاق التسوية مع الجوار العربي". ويختم (الحلبي) بالقول في ذات المقال قائلا: "القانون يشكل سلاسل أوثق بها اليمين أقدامه وأقدام المجتمع اليهودي بأسره لتأخير أي تقدم قد يحصل على مسار التفاوض. وهو غير آبه **بحقيقة أن خطواته المتتالية تجعل من إسرائيل اليوم جنوب أفريقيا الأمس**".

كما أدان اثنان من قادة الجالية اليهودية في الولايات المتحدة بشدة ما وصفوه بالأجواء العنصرية بعد تبني قانون الولاء للدولة اليهودية، خاصة بعد التصريحات آنفة الذكر التي أطلقها الحاخام (عوفديا يوسيف) الزعيم الروحي لحركة شاس، التي قال فيها "إن الأغيار خلقهم الله لخدمة اليهود، تماما مثل الحمير". فقد أبدى رئيس "المنظمة ضد التشهير" (ابراهام فوكسمان) خيبته من تصريحات (يوسيف)، وقال: "التصريحات تساهم في خلق جو من الكراهية وميولاً عالمياً من عدم التسامح". واضاف ان "**من المقلق رؤية قائد ديني يستخدم منبرا للتبشير بمثل هذه الكراهية والأفكار البغيضة**"[2]. كما حذر (فوكسمان) من الحالات العنصرية التي شهدتها إسرائيل مؤخراً وأبعادها، موضحا أنه، اضافة لتصريحات يوسيف هناك التصريحات العنصرية المعادية ضد فلسطينيي الـــ48 لـــ (شموئيل الياهو) الحاخام الرئيس لمدينة صفد الذي دعا إلى عدم التعامل مع فلسطينيي الـــ48، والذي صرح بأنه يحظر على اليهودي تأجير شقة للعرب، علاوة على رفض السلطات منح الجنسية ليهودية، وفق "قانون العودة"، لأن جدها تنصر، مشدداً أن هذه الحالات العنصرية قد تؤثر على العلاقات بين اليهود في إسرائيل واليهود في الولايات

[1] مقال "عندما يكون اليمين الإسرائيلي في ذروته"، الحياة اللندنية، 2010/12/2

[2] نشرت في الصحافة العبرية في 20 تشرين اول/ اكتوبر 2010

المتحدة، مذكراً أن المنظمة التي يرأسها أقيمت في العام 1913 في الولايات المتحدة للدفاع عن اليهود من حملات الملاحقة العنصرية والتمييز[1]. **أما رئيس اللجنة اليهودية الأميركية (ديفيد هاريس) فقد استغرب من أن أحداً من السياسيين في إسرائيل لم يدن هذه التصريحات، مهاجما قانون الولاء.**

لقد سجل الكنيست في ولايته الحالية ذروة في سن القوانين العنصرية، "إذ بلغ عدد القوانين التي أقرت بشكل نهائي في الأشهر الـ 24 الماضية ثمانية قوانين، من بينها ستة قوانين جرى إقرارها في الدورة الشتوية التي امتدت على مدى ستة أشهر، إضافة إلى قانونين انتهى إقرارهما في القراءة الأولى وقبل القراءتين الثانية والثالثة، وأحدهما جرى إقراره في الدورة الشتوية، علما أن من بين القوانين التي أقرت نهائيا في الدورة الشتوية قوانين كانت قد أقرت بالقراءة الأولى أيضا في الدورة ذاتها"[2]. "وفي الأشهر الـ 24 الأخيرة شهدنا إقرار ثمانية قوانين بالقراءة النهائية، وهي:

- قانون الأراضي ويسمح ببيع أراض مصادرة لم تستغل للصالح العام، وهو قانون جرى إقراره في تموز 2009، ويجيز للحكومة عرض الأراضي التي بحوزتها وبحوزة "دائرة أراضي إسرائيل" للبيع، ومنها ما تمت مصادرته من العرب في سنوات سابقة "للصالح العام"، ولم يتم استغلاله.

- قانون مزارع الأفراد، لتوزيع الأراضي المصادرة في النقب على اليهود، وهو قانون جرى إقراره في أيار 2010، وهو من أخطر القوانين العنصرية، واقتصاره على اليهود يأتي من خلال وضع القسم الأكبر من هذه الأراضي تحت تصرف "الكيرن كييمت"، وهو صندوق تابع للوكالة اليهودية، وبموجب نظامه المحمي بقانون إسرائيلي فإنه يؤجر ويبيع لليهود فقط، والحديث يجري عن مئات آلاف الدونمات المصادرة من العرب في صحراء النقب.

- وكان أول القوانين الستة التي جرى إقرارها في الدورة الشتوية المنتهية، قانون الاستفتاء الشعبي وهو قانون يلزم الحكومة بأن تحصل على أغلبية عددية من 80 عضو كنيست على الأقل من أصل 120 نائبا، في حال شمل أي اتفاق سلام في المستقبل "انسحاب" إسرائيل من "أراض سيادية"، وهذا يسري عمليا على مدينة القدس المحتلة بمنطقة نفوذها الموسعة، بحوالي 3 أضعاف

---

[1] المصدر السابق

[2] المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية/ مدار، 7 نيسان 2011

ما كانت عليه في العام 1967، وهضبة الجولان السورية المحتلة، وأيضا على أراض قد يجري تبادلها مع الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالإضافة إليه هناك قانون يسمح للمحاكم تمديد اعتقال أسير فلسطيني من دون حضوره للمحكمة لمدة ستة أيام.

- وقانون حجب التعويضات عن عضو كنيست، وهو قانون جرى إقراره بالقراءة الأولى والقراءة النهائية في الدورة الشتوية ذاتها، وجرى تفصيله لحالة عضو الكنيست السابق عزمي بشارة، ولكن خطورته أكثر تكمن في أنه وضع أساسا "قانونيا"، ليتم تعديله وتوسيعه مستقبلا ليتم توجيهه ضد مواطنين وفي حالات عديدة، والمستهدف منه هو العرب.

- وقانون النكبة، وهذا القانون يحظر على كل مؤسسة تحصل على ميزانيات من الخزينة العامة الحكومية، أن تمول نشاطات لإحياء ذكرى النكبة في اليوم الذي تحيي فيه إسرائيل ذكرى قيامها، وكان القانون في صيغته الأولى يحظر إطلاقا إحياء النكبة ويفرض عقوبات على الأفراد، وجرى التراجع عن الصيغة على ضوء الضغوط، ولكن هذا القانون يشكل قاعدة لتوسيعه مستقبليا وإعادته إلى صيغته الأولى.

- وقانون "لجان القبول"، وهو قانون يجيز لكل بلدة يهودية يعد سكانها بالمئات أو أكثر بقليل إقامة "لجان قبول"، لكل شخص أو عائلة تطلب السكن في هذه البلدة، و"يحق" للجان القبول رفض أي فرد أو عائلة لا ينسجم مع "الثقافة"، و"الحضارة" و"الأيديولوجيا" السائدة في البلدة، بمعنى رفض إسكان العرب.

- وقانون لسحب المواطنة ممن أدينوا بالمشاركة في عمليات أو تجسس، وهذا القانون يتناقض مع القانون الدولي الذي يمنع سحب مواطنة أي مواطن لا مواطنة أخرى له.

- "أما القوانين التي ما زالت في مرحلة القراءة الأولى ويتم إعدادها للقراءتين الثانية والثالثة فهي: قانون فرض عقوبات على دعاة مقاطعة البضائع والمؤسسات الإسرائيلية والاستيطانية، وهذا القانون من المتوقع إنجازه كليا في الدورة الصيفية، وصيغته ليس نهائية بعد، ولكن ما هو واضح حتى الآن أنه يفرض عقوبات وغرامات مالية باهظة على كل فرد أو جهة في إسرائيل تدعو لمقاطعة كهذه، ومنح الجهة "المتضررة" الحق في طلب تعويضات من الجهة أو الفرد الداعي للمقاطعة"[1]. و"قانون تمويل هدم البيت، وهذا القانون يلزم كل من صدر ضده أمر هدم بيته وتم تدميره بأن يموّل جريمة التدمير، وحتى الآن ليس واضحاً ما إذا كانت فاتورة التدمير تقتصر

[1] المصدر السابق

على الهدم ذاته، أم تشمل أيضا تكلفة الشرطة والحراسة لجريمة الهدم، وهو قانون موجه أساسا ضد العرب الذين يضطرون للبناء من دون ترخيص بسبب تضييق الخناق عليهم وحرمانهم من مناطق بناء وتسريع خرائط هيكلية"[1].

تعاظم التحدي وطرائق مواجهته

الأهل في أراضي 48 ينطبق عليهم المثل الشعبي معكوسا! فهم "إن أرادوا أكل العنب فعليهم مقاتلة الناطور"، كونهم أقلية ذات إرادة وحق وعدالة ومطالبها مشروعة. فلقد مرت عشر سنوات على أحداث هبة أكتوبر الدامية[2]. كما مضت سبع سنوات منذ نشر نتائج وتوصيات ما سمي بـــ "لجنة أور" التي حققت في تلك الأحداث، ومع ذلك لم يطرأ تحسن حقيقي على أوضاعهم، بل حدث عكس ذلك.

منذ العام 1966، **أنهت إسرائيل "نظام الحكم العسكري"** المفروض على فلسطينيي 48[3]. ذلك "النظام" الذي تم إقراره مباشرة بعد "حرب فلسطين" وحصول النكبة لقمع الفلسطينيين الذين بقوا منزرعين في وطنهم. وبذلك، باتت إسرائيل – منذ ذلك الوقت - تعتمد بديلا قوامه **القوة الناعمة ظنا منها أنه السبيل إلى دفعهم نحو الاندماج بل الانصهار** في الدولة الصهيونية، هادفة إنجاز **سهولة القضاء** على هويتهم الوطنية الفلسطينية/ العربية، متجاهلة الرابط الوطني الفلسطيني والقومي العربي الذي يجمعهم. **وكانت الدولة الصهيونية في مسعاها ذاك تنهج النهج الاستعماري إياه "فرِّق تسد"**[4]. صحيح أن إسرائيل أدركت مؤخرا أن **عملية "أسرلة" فلسطينيي 48 قد فشلت فشلاً ذريعاً**، لكنها صعقت حقا بعد أن تبين لها كيف دفعت محاولاتها تلك

---

[1] المصدر السابق

[2] استشهاد 13 شابا من فلسطينيي 48 تضامنوا مع انتفاضة الأقصى

[3] في كانون أول 1966 أعلنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة ليفي اشكول انهاء "نظام الحكم العسكري" المفروض على الفلسطينيين الباقين على أرضهم ضمن الدولة العبرية. جاء في بيان أشكول أمام الكنيست ما يلي: سبق أن أعلـــن في كانون الثاني 1966 «أن الحكومة تنوي منح تسهيلات إضافية في مناطق الحكم العسكري. وقلت انه ســيتم إعفاء البدو في النقب من الحاجة الى تصريح تنقل، وأن بوسعهم التحرك بحرية في البلاد. وأضفت: أننا نميل الى التوصل الى إلغاء جهاز الحكم العسكري برمته خلال عام واحد». وأضاف أشكول ان «الحكومة قررت أنه ابتداء من الأول من كانون الأول هذا العام إلغاء جهاز الحكم العسكري وستنقل الوظائف التي كانت ملقاة على الحكـــم العسكري إلى السلطات المدنية ذات الشأن»

[4] مصطلح سياسي عسكري أقتصادي الأصل اللاتيني له"divide et impera". ويعني تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة وهي غير متحدة مع بعضها البعض مما يسهل التعامل معها.كذلك يتطرق المصطلح للقوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت والتي يراد منعها من الاتحاد وتشكيل قوة كبيرة يصعب التعامل معها.

الفلسطينيين فعليا إلى تبني أجندة تصب في غير ما اشتهت، فظهرت التيارات والأحزاب الوطنية والقومية والإسلامية الفلسطينية المنشأ التي طالبت حكام إسرائيل بالاعتراف بالخصوصية الثقافية والحضارية لهم داخل الدولة. ثم تكاثرت لاحقا، الأنباء التي تنشرها وتروج لها الصحافة العبرية بين حين وآخر، عن مشاركة فلسطينيي 48 في عمليات المقاومة الفلسطينية للاحتلال، حيث تشير دوائر صنع القرار الإسرائيلية بشكل عام إلى أن هناك مؤشرات على "توجهات مقلقة" داخل أوساط فلسطينيي 48 للمشاركة في مثل هذه العمليات[1].

لقد بلغ تعداد فلسطينيي 48 أواسط عام 2009 ال- 1،215،000 نسمة باستثناء سكان القدس والجولان المحتلين[2]، وهم الآن مع إطلالة العام 2011 بحدود (1.4) مليون. وهؤلاء يشكلون حوالي 20% من مجمل السكان في "إسرائيل"، أي ان عددهم تضاعف مرات ومرات منذ إعلان الهدنة سنة 1949 حيث كان عددهم (156) ألفا. هذا، وتعيش الغالبية العظمى منهم في منطقة الجليل (لواء الشمال) (52.8%)، ويصل عددهم في النقب حوالي (190ألف) نسمة يقيم أكثر من نصفهم بقليل في قرى "غير معترف بها". وتبين البيانات الاحصائية المنشورة مؤخرا في الصحافة العبرية فجوات كبيرة في العديد من المجالات، منها:

1- مستويات الدخل للفرد في العائلة: 80% من الأفراد في العائلات العربية يحصلون على دخل دون ال2،000 شاقل شهريا للفرد مقارنة بحوالي 30% من الأفراد اليهود. وتصل نسبة أصحاب دخل 4،000 شاقل فما فوق الى 4.6% مقارنة ب 4،36% من الأفراد في العائلات اليهودية.
2- تصل نسبة الأسر العربية التي لا تستطيع تغطية مصروفتها الشهرية إلى 63.3% مقارنة ب 41.2% من الأسر اليهودية.
3- الفقر: يعيش نحو 50% من مجموع العائلات العربية تحت خط الفقر، مقابل 15% تقريبًا من العائلات اليهودية.
4- في المجتمع العربي في الداخل ثمةّ ما يقارب الـ 13,500 جامعي عربي لا يتمتعون بوظيفة. واستنادًا إلى الاستطلاع الاجتماعي لدائرة الإحصاء المركزية، يتبيّن أيضًا أنَّ 10

[1] في الأول من أيلول/ سبتمبر 2009 أصدرت محكمة صهيونية في مدينة حيفا أحكاما قاسية بالسجن الفعلي على 4 شبان فلسطينيين من قريتي المغار وبرطعة بتهمة "مساعدة العدو أثناء الحرب" وتنفيذ عمليات ضد قوات الامن الصهيونية خلال الحرب الأخيرة على غزة وتشكيل تنظيم غير قانوني والاتصال بعميل اجنبي وحيازة وسائل قانونية وتصنيع وسائل قتالية.

[2] مركز الاحصاء الإسرائيلي، تقرير تشرين ثاني/ نوفمبر 2009

آلاف من الأكاديميين العرب غير الموظفين من النساء، من بينهنّ 9 آلاف أكاديمية يئسنَ من الحصول على وظيفة تذكر.

5- في حال مواصلة الحكومة الإسرائيلية إتباع سياسة التجاهل والتعامل غير الجدّي مع المواطنين العرب سيكون هناك 30,000 أكاديمي عربي عاطل عن العمل خلال خمس سنوات.

وبحسب تقرير آخر حول العلاقات بين فلسطينيي 48 واليهود بين أعوام 2003 و 2009 تم تقديمه مؤخرا للكنيست ونشرت الصحافة العبرية مقتطفات منه، فقد **تعمق تآكل العلاقات بين اليهود وفلسطينيي** 48 خلال معظم سنوات العقد الماضي. فالدراسة التي قاد فريقها البروفيسور (سامي سموحة) من جامعة حيفا، قدمت باعتبارها جزءا من برنامج ميثاق يافا، الذي نظمه منتدى وفاق المواطنين بين فلسطينيي 48 واليهود في "إسرائيل". وفي سياق نتائج بحثه، كتب (سموحة) أن تدهور العلاقات العرقية الداخلية يهدد بتعكير الهدوء النسبي بين المجموعتين السكانيتين، وأنه ما لم تعمل "إسرائيل" مع قادة فلسطينيي 48 لصياغة سياسة جديدة لتعزيز الحقوق المتساوية، فإن الوضع بالتأكيد سيسوء أكثر. وتبين من الدراسة أن 48% من فلسطينيي 48 غير راضين عن حياتهم في "إسرائيل"، مقارنة مع 35% كانوا غير راضين عام 2003. وتضاعفت تقريباً شريحة العرب غير الراغبين في الحصول على أصدقاء من اليهود، من 16% إلى 29% خلال الفترة ذاتها. وقال 62% من فلسطينيي 48 المشاركين إنهم يخشون من ترحيل حتمي للمواطنين العرب المقيمين قرب ما يسمى "الخط الأخضر" إلى السلطة الفلسطينية، مقارنة مع 56% أعربوا عن هذا القلق عام 2003. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة فلسطينيي 48 الراغبين في الانتقال إلى دولة فلسطينية مستقبلية من 14% إلى 24%. ويعتقد 65% من فلسطيني 48 أن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يكمن في حل الدولتين، مقارنة مع 90% قبل سبع سنوات.

ووفقاً لمعطيات قدمها (نتنياهو) حين كان زعيم المعارضة اليمينية في الكنيست، خلال مؤتمر هرتسليا الذي انعقد في 2008[1]، فإنه يتوقع أن تصل نسبة فلسطينيي 1948 إلى 40% من إجمالي عدد السكان في إسرائيل خلال عقدين من الزمان. وغني عن الذكر أن هذا الأمر يعتبر تطوراً بالغ الخطورة من وجهة نظر اليمين المتشدد، إذ يستطيع الفلسطينيون، في ظله، أن يتسلموا، من وجهة نظره، مقاليد الحكومة الإسرائيلية بدون أي وسيلة عنف عبر صناديق

[1] خطاب نتنياهو في مؤتمر هرتسيليا 2008

الاقتراع. وبذلك، يستطرد نتنياهو ملخصا، أن "من "حق" إسرائيل، التي ستفقد الغالبية اليهودية، الاستمرار في مساعيها ودعواتها لتحقيق سياسة الطرد الجماعي للعرب الفلسطينيين الذين يهددون "يهودية الدولة" العبرية"[1].

الحقيقة أن فلسطينيي 48 وقياداتهم السياسية وأحزابهم يتعرضون إلى حملة تحريض مسعورة منذ انتفاضة الأقصى، ازدادت حدتها بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، وذلك في ضوء مواقفهم المؤيدة للمقاومة اللبنانية، وبعد العدوان على قطاع غزة، وأيضا في ضوء الرؤية التي يطرحها فلسطينيو 48 حول جوهر الدولة العبرية وطبيعتها، وهو ما تراه الدولة مصدر تهديد باعتباره بعثا وإنعاشا للفكر الفلسطيني العروبي. لذلك كله، كثر الحديث عن المشكلة الديمغرافية في إسرائيل، وهي في الحقيقة تلطيف للأفكار والحيثيات التي تطرح تمهيدا للترانسفير. **ولأن إسرائيل مرشحة لأن تفقد الغالبية اليهودية في غضون 15 عاما**، ظهرت دعوات الطرد الجماعي للعرب وازداد الجدل حول "المشكلة الديمغرافية"، التي تهدد "يهودية الدولة". إذن، وجود فلسطينيي 1948 هو المستهدف استراتيجيا. ومن المؤكد أن أجهزة الأمن الإسرائيلية، وبقرار سياسي، قد استنفرت تماما بعدما تثبتت الدولة العبرية من تزايد التوجه القومي العربي وكذلك التوجه الإسلامي لدى "فلسطينيي الداخل"، أو على الأقل توجههم للخروج عن الوصاية والنهج المستقل في التفكير بمستقبلهم في بلدهم. من هنا، وقع على كاهل فلسطينيي 48 هم كبير هو صياغة مشروع وطني ديمقراطي[2] يضع **أمام ناظريه عنوان: هموم الناس مع الحفاظ على الكرامة الوطنية**. وهذا المشروع تطلب جهدا فكريا وعمليا، كما تطلب حلولا وسطا وتعايشا مع متناقضات لطالما تم رفضها، وتحسبها المؤسسة الصهيونية حلولا وسطا وتسامحا من قبلها هي!!!

وبالعودة إلى تقرير "مدى الكرمل"[3]، تبذل السلطة التشريعية في إسرائيل جهودا كبيرة بهدف تضييق حيز العمل السياسي لفلسطينيي الـ48 ومنعهم من الحفاظ على هويتهم القومية. وأكد التقرير أن العام الحالي (2010) شهد ارتفاعا في العداء تجاه النواب العرب في الكنيست

---

[1] المصدر السابق

[2] تشدّد مطالبات فلسطينيي 48 على تعريف للدولة العبرية يضمن الحقوق المدنية والقومية، الفردية والجماعية، لهم بما ينسجم مع ما هو متعارف عليه في الديموقراطيات الغربية، كالمطالبة بأن تكون إسرائيل «دولة كل مواطنيها»، أو «ثنائية القومية»، بدل أن تكون دولة يهودية فقط، يُستثنى فيها العرب من التمتع بحقوقهم القومية التي كفلتها القوانين الدولية

[3] تقرير الرصد السياسي الأخير. أشير إليه سابقا

وقيادات فلسطينيي الـــ48، إذ هاجمت الكنيست، والحكومة الإسرائيلية، والرأي العام الإسرائيلي، المواقف السياسية التي يتخذها النواب والقيادات الفلسطينية، والتي تعبر عن الهوية القومية وحرية التواصل مع العالم العربي، مؤكدا – أي التقرير[1] - أن المؤسسة الإسرائيلية تعمل على إسكات كل رغبة بإقامة علاقات مع الدول العربية، خاصة تلك التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مثل سوريا ولبنان وغيرهما، ومع كل من يعارض السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام 1967، ويعارض الحصار على قطاع غزة، ومستذكرا[2] زيارة وفد لجنة المتابعة العليا إلى ليبيا، والمشاركة في أسطول الحرية لفك الحصار عن "القطاع". ولعل أبرز دليل على كل ذلك الهجوم الذي تعرضت له النائب حنين زعبي ورئيس لجنة المتابعة محمد زيدان، ورئيس الحركة الإسلامية (المعتقل حاليا) الشيخ رائد صلاح، والناشطة لبنى مصاروة كونهم شاركوا في أسطول الحرية ضمن وفد فلسطينيي الـــ48. وبسبب دوره العربي القومي، واجه النائب السابق الدكتور عزمي بشارة هجمة سياسية إسرائيلية غير مسبوقة. ففي 21 تشرين ثاني/ نوفمبر 2008، أعلن متحدث باسم وزارة الداخلية الإسرائيلية أن وزير الداخلية الإسرائيلي (مئير شطريت) بدأ آلية لسحب الجنسية الإسرائيلية من النائب العربي (السابق!!) عزمي بشارة المقيم في الخارج. وقال المتحدث "إن الوزير طلب في رسالة موجهة الى رئيس جهاز "الشين بيت" (الأمن الداخلي)، يوفال ديسكين، والى مستشار الحكومة، مناحيم مزوز، الإدلاء برأييهما حول هذه القضية"، مبرراً (شطريت) خطوته بالتأكيد بأن عزمي بشارة "قام بزيارة الى بلدين عدوين (لبنان وسورية)، وقدم مساعدة للعدو في مقابل المال، وأقام علاقات مع منظمة حزب الله اللبنانية"!!

ورغم تخوفنا من كل ما يدبر ويجري ضد فلسطينيي الـــ 48، إلا أنهم – فيما يبدو، بل هو أمر يتأكد يوميا – مصممون على مواجهة ما يحاك ضدهم في السر والعلن، وذلك عبر تزايد الجهد الوحدوي في مواجهة هذه السياسة كقضية وجود وبقاء ومستقبل جماعي، وحشد الهمم، ومواصلة الاحتجاج المنظم والمتواصل ورفع سقفه بما في ذلك الاعتصام الجماهيري. هذا، علاوة على المتابعة القضائية ضد عديد القوانين والإجراءات. كما أن أعضاء الكنيست العرب الوطنيين (خارج قوائم الأحزاب الصهيونية)، ومعهم بعض الأنصار من اليهود، يشهد لهم جهودهم في فضح السياسات الإسرائيلية عالميا. لذلك كله، تسعى المؤسسات الإسرائيلية على

---

[1] المصدر السابق

[2] المصدر السابق

تنوعها: الكنيست، والمخابرات، والإعلام وحتى القضاء، لمحاولة إخراج النضال السياسي لفلسطينيي 48 خارج الشرعية. فهؤلاء الأعضاء الوطنيون هم من يفضح زيف ديمقراطية إسرائيل حتى ضمن مؤيديها، وهو الأمر الذي يثير غضب وهستيريا الدولة الصهيونية، التي تسعى حتى لحرمانهم من المشاركة في الكنيست بعد أن تبين لها قدرة هؤلاء على تحدي جوهر السياسات الإسرائيلية الأيديولوجية العنصرية والفاشية، وبالتالي إفشال محاولات الدولة الصهيونية في أن يكون الكنيست منبراً دعائيا حول "ديمقراطية" إسرائيل، الأمر الذي يجعل اليمين الإسرائيلي يسعى لكنيست "خال من العرب".

ورغم ذلك، لا ينظر فلسطينيو 48 إلى "الكنيست" باعتباره طريق النضال الوحيد، بل إنه إحدى وسائل النضال، إذ يسبقه في الأهمية النضال الجماهيري. كما أن فلسطينيي 48 يقومون باستمرار – وعن طريق البحث العلمي – في رصد الحقائق عن معاناتهم وكشف العنصرية والقصورات في السياسة الرسمية الإسرائيلية تجاههم. ومن الأمثلة البارزة والحديثة على ذلك، العرض الذي قدمه طاقم مشروع "الأقلية والمرأة الفلسطينية في الموازنة الحكومية" الإسرائيلية. فمؤخرا، قدم الطاقم نتائج ومؤشرات جديدة تتعلق بصحة الفلسطينيين داخل الـ 48 حيث أشار إلى وجود فجوات واضحة تتعلق بالصحة بين اليهود والفلسطينيين. وشدد الطاقم على أن جزء كبيرا من المعطيات تتعلق بصحة وسلامة المرأة الفلسطينية. كما أن المشروع يضع صحة المرأة الفلسطينية وعمالتها على سلم أولوياته لكونها امرأة اولاً وفلسطينية ثانياً، موضحًا أن المشروع يهدف بالأساس إلى رصد حصة الفلسطيني من الميزانية الإسرائيلية في ثلاث مجالات: الصحة، والتعليم، والعمل. وبالإعتماد على بحث طاقم المشروع فأن هنالك علاقة طردية بين الميزانيات المخصصة للفلسطيني وبين نسب الفقر والمرض في المجتمع الفلسطيني، وأكثر من نصف المجتمع الفلسطيني فقير (56%) كما أن أكثر من نصفه مريض بأمراض مزمنة. واستعرض الباحث (محمود خطيب) الذي يعمل في "ركاز" وهو بنك معلومات اقتصادي واجتماعي حول المجتمع الفلسطيني في "إسرائيل"، معطيات ومؤشرات في مجال الصحة، متطرقا إلى نسبة انتشار المرض، وتأثير انعدام البنية التحتية والخدمات عليه. ونوه (خطيب) إلى أن معظم الأمراض تتعلق بمستوى الرفاهية الاجتماعية المتدني وبنسبة الفقر المنتشر في داخل المجتمع العربي، مؤكدا أن هذه النسب مرتبطة أيضاً بالمستوى الثقافي والأكاديمي في المجتمع، حيث يتم توزيع الميزانيات حسب المستوى الثقافي للمريض.

كذلك، يحاول فلسطينيو 48 الحفاظ على وجودهم وما تبقى من أماكن مقدسة إسلامية ومسيحية في قراهم ومدنهم (القائمة والمهدمة) وحمايتها من الاندثار. وفي هذا النطاق، يقول

الدكتور (حسن جبارين) مدير "مركز عدالة الحقوقي" في مدينة حيفا: "قدمنا التماسات عينية للمحكمة الإسرائيلية العليا لانقاذ الاماكن المقدسة التي تبقت من قرانا المهدمة والمهجرة، ومن مدننا الفلسطينية التي تحولت الى مدن يهودية أو مختلطة بغالبية يهودية، بعدما رفضت المحكمة العليا التماسا للحفاظ على كل الأماكن المقدسة"[1]. فبعد 1948، قامت الحكومات الإسرائيلية تباعا بوضع يدها على ممتلكات الوقف الإسلامي التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، بحجة ان رئيس المجلس (المفتي امين الحسيني) غائب، واعتبرت كل أملاك الوقف "أملاك غائبين" وصادرتها لمصلحة "إدارة أملاك إسرائيل". كما صادرت أملاك الوقف المسيحي الفلسطيني وأبقت الممتلكات المسيحية التابعة للدول الغربية على ما هي عليه. ومن جهته، قال سكرتير "مؤسسة الأقصى للوقف والتراث" (عبد المجيد إغبارية): "كان في فلسطين 1948 أكثر من 2500 مكان مقدس بقي منها نحو 200 موقع فقط. وترفض السلطات ترميم الكثير منها بحجة انه اذا طالبنا بحق الترميم فكاننا نطالب بحق العودة". ومضى يقول: "لقد باعت المؤسسة الإسرائيلية جزء من هذه الأماكن المقدسة، وأجرت جزء آخر، وحولت بعض المساجد والكنائس الى حظائر للابقار، والبعض الاخر لكنس، وعددا منها الى مكبات للنفايات وخمارات"[2]!!

****

في معرض تفسيرها لتفاقم الاضطهاد والتمييز العنصري والتحفيز للهجرة الذي يتعرض له فلسطينيو 48، عزت النائب في الكنيست عن "حزب التجمع" (حنين الزعبي) الهجمة الإسرائيلية ضدهم الى **فشل مشروع تدجينهم**، في مقابل **تبلور مشروعهم الوطني** القائم على اساس المطالبة بدولة لكل مواطنيها والمضاد للصهيونية[3]، كما أشارت الى قناعتها بأن "مسار المفاوضات بين "إسرائيل" والسلطة الوطنية الفلسطينية أعطى المجال لتناسي فلسطينيي 48 والتركيز على الأراضي المحتلة عام 1967، فاستغلت "إسرائيل" الفرصة وانكفأت على تعزيز (هوية الدولة)"، مؤكدة أنه رغم ذلك، "لم تعترف "إسرائيل" أبدا بهوية فلسطينيي الـ 48 ولا بحقوقهم الجماعية القومية. وهي، في أفضل الاحوال، اعتبرتهم جزء يجب **تدجينه وتشويه هويته وسلب موارده وأرضه**"[4]. وكما تقول (الزعبي) فان "الجديد هو اكتشاف إسرائيل، من خلال هبة القدس والأقصى وموقفنا من حرب لبنان ويهودية الدولة، **ان مشروعها لتدجين عرب الداخل**

[1] تصريحات صحفية نشرت في المواقع الالكترونية الفلسطينية في أراضي الـ 48 في 12 نيسان/ ابريل 2009

[2] تصريحات صحفية نشرت في المواقع الالكترونية الفلسطينية في أراضي الـ 48 في 13 آب/ أغسطس 2010

[3] صحيفة "الحياة" اللندنية 18 تشرين اول/ اكتوبر 2010

[4] المصدر السابق

فشل، وان لديهم مشروعاً آخر بديلاً هو المشروع القومي الذي لم يهمل الهم اليومي ولم يتنكر للهوية والانتماء والحق التاريخي، بل تحوّل مطلب المساواة من مطلب اندماجي مُؤَسرل الى مطلب له ضوابط ومرجعية وطنية ضمن رفض تعريف إسرائيل دولة يهودية والمطالبة بدولة لكل مواطنيها". وأضافت (الزعبي) ان المستوى الآخر لما يجري في إسرائيل ضد العرب هو المفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية، موضحة: "لا نستطيع ان نرى ذلك بمعزل عن مسار المفاوضات وما انتجته (اتفاقات) اوسلو"، معتبرة ذلك "الوجه الآخر للحملة التي ادت الى هذه الحكومة الشرسة". وقالت: "إسرائيل عملياً أغلقت ملف الانشغال بالضفة عبر التفاوض والتنسيق الامني (مع السلطة)، وفي غزة عبر الحصار، ولم يعد لها انشغال بالاراضي المحتلة (1967)، بل انكفأت على تعزيز هوية الدولة وحدودها. **لقد اعتبرت إسرائيل انها تستطيع ان تتفرغ لموضوع هوية الدولة، أي الامن الداخلي، بعد إغلاق ملف الامن الخارجي من خلال الحصار والجدار والتنسيق الأمني مع السلطة**"[1]. هذا فضلا عن "السلام" مع العرب، وتدمير العراق، ومحاصرة إيران، وتحييد حزب الله. وفي سياق متمم، وببلاغة واضحة، عزت النائب الزعبي الضجة التي اثارها قانون "المواطنة" مثلا لكونه "القانون الاول الذي يتعامل مع القناعات. **فكل القوانين الصهيونية الاخرى تتعامل مع السلوك، مثل منع التحريض او المشاركة في احياء ذكرى النكبة، لكن هذا هو القانون الاول الذي يشتغل بقناعات ايديولوجية، وليس احترام قوانين معينة**. البعض في الكنيست لم يستوعبه لانه موجود في دول فاشية، وبالتالي يطرح الوجه الفاشي لإسرائيل ولا يدل على ديموقراطيتها ويهز صورتها امام العالم، كما انه حتى في المفهوم الإسرائيلي فائض عن الحاجة". وتابعت "**هذا أول قانون يريد مني ان احارب نفسي، بينما القوانين السابقة تشرّع للحكومة ان تحاربني**". وخلصت الزعبي إلى أن التحديات هي "انهزامية المفاوض الفلسطيني أمام إسرائيل"، و"رداءة الوضع العربي العام، وإخراجنا من اوسلو ومن الشأن الفلسطيني واعتبارنا شأناً إسرائيلياً داخلياً"، مضيفة: "نحن موضوعياً وذاتياً نعتبر انفسنا جزءاً من العالم العربي ولا نقبل التعامل معنا كشأن إسرائيلي داخلي".

منذ تفاقم "الهاجس الديموغرافي"، سعت الحكومات الإسرائيلية بكل الطرق "القانونية" والتشريعية والثقافية والسياسية لحماية ما تسميه "الهوية اليهودية للدولة" على الرغم من كون واحد من كل خمسة من السكان القاطنين فيها هم من الفلسطينيين. وما هذه المشاريع المقترحة إلا جزء آخر من تلك المحاولات، وهي تدل على هلع المؤسسة الإسرائيلية اليمينية ورفضها

[1] المصدر السابق

الاعتراف بتمسك فلسطينيي 48 بانتمائهم للأرض، وبأنهم لن ينتقلوا إلى خانة الصمت والعزلة والخوف، حالهم حال فلسطينيي الضفة والقطاع والشتات، وبأنهم لن يكونوا أقلية معزولة بل رقما صعبا في معادلة الصراع القائم، يلخصون أصل الصراع بقضية الأرض وثبات الوجود، وبان هوية الوطن وأسماءه وشواهده الأصلية، أقوى من العقلية العنصرية، وحقائق التاريخ لا يمكن تزييفها بلافتات شوارع أو عبر التزوير واستحضار تاريخ "توراتي" مزيف في صهيونية "علمانية"!!!

هاجس الخوف الإسرائيلي من فلسطينيي الـ 48 – فيما يبدو - لن يتوقف. بل انه سيدوم ما دامت هناك قضية للشعب الفلسطيني، وهو أمر تدركه إسرائيل. وفي مقال نشره الكاتب (شموئيل طوليدانو) يقول: "رئيس المخابرات الاسبق (يوسف هيرملن)، قضى **بانه اذا ما قرر عرب إسرائيل الصعود الى المتاريس سينشأ خطر جسيم على أمن المواطنين اليهود، وذلك لانهم لا يحتاجون الى اجتياز الحدود كي ينفذوا عمليات تخريبية، فهم يوجدون في قلب الدولة**". ويضيف (طوليدانو): "اذا منحت مؤسسات الدولة، ولا سيما السكان اليهود عرب إسرائيل المساواة المنشودة، واذا ما توقفنا عن ان نرى فيهم مشبوهين مهنيين، نلغي الاحساس لدينا بتفوقنا عليهم ونصرف مرة واحدة والى الابد شارة (الدون) من على جبينهم، فمن شبه اليقين أن حربة عرب إسرائيل ستبقى في جرابها"! وكان (هيرملن) قد استخلص محرّضا: "**اذا ما قرر فلسطينيو 48 (الصعود الى المتاريس) سينشأ خطر جسيم على أمن (المواطنين) اليهود لانهم لا يحتاجون الى اجتياز الحدود كي ينفذوا عمليات (تخريبية) فهم يوجدون في قلب الدولة**".

من المؤكد أن فلسطينيي 48 باتوا يدركون أن بقاءهم على أرضهم وأرض أجدادهم يواجه بقوة إسرائيلية تسعى لطردهم، وأنه دون تنظيم صفوفهم وتحديد اشكال نضالهم لن ينجحوا في الصمود في وجه الفاشية والعنصرية الإسرائيلية، لذا نراهم أقروا عديد الوسائل النضالية لمواجهة الحكومة الإسرائيلية الحالية، الأكثر فاشية من غيرها من الحكومات، وهو ما بينه بيان يوم الارض اتجاه – اتحاد الجمعيات العربية – حيفا في 2010/3/28، الذي أطلق "حملة التحدي والبقاء كجزء من بناء الجاهزية الكفاحية وتعزيز المناعة الوطنية والاستعداد لكل الخيارات، مع التصميم على مواجهة ارهاب الدولة مهما بلغت سطوته"، حيث بين بيان اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات أهداف وأشكال الحملة: "تشكل الحملة نضالا جماهيريا وحدويا متعدد المسارات شعبيا وإعلاميا وحقوقيا محليا ودوليا في مواجهة التصعيد القمعي الإسرائيلي الرسمي والقضائي والإعلامي والذي يجري التعبير عنه في سياسة تكثيف هدم البيوت والاستيطان العنصري الاقتلاعي في المثلث والجليل والنقب والساحل وكذلك الملاحقات السياسية وتجريم العمل السياسي

للقيادات العربية والتصعيد الاحتلال في القدس والأقصى وتجاه مجمل حقوق شعبنا"[1]. لذا جاءت سنة 2010 مليئة بالمظاهرات والصدامات والاعتصامات، كما جرى في مظاهرة يوم الأرض في سخنين، التي شارك فيها الآلاف، ومظاهرتي أم الفحم، الأولى استنكاراً على الإعتداء على أسطول الحرية والشيخ رائد صلاح، والثانية المواجهات التي جرت حين أقام اليمين الإسرائيلي المتشدد تظاهرة في المدينة، مطالبا بتجريد الحركة الإسلامية داخل 48 من شرعيتها، مما أدى إلى مواجهات لم تشهدها المدينة من قبل.

وبالإضافة إلى دور أعضاء الكنيست العرب، التي ساهمت تصريحاتهم ومواقفهم من تبيان الظلم الواقع على فلسطينيي 48، اهتم فلسطينيو 48 بالبحث العلمي لفضح الفاشية والعنصرية الإسرائيلية عبر عديد المراكز التي تهتم بالاستطلاعات ونتيجة السياسات الإسرائيلية المطبقة، فضلا عن معاركهم للتصدي لتهويد النقب، المتسارعة منذ بضعة سنين، والهادفة إلى طرد أهالي النقب من أراضيهم وقراهم وخاصة التي لم يتم الاعتراف الرسمي بوجودها إلى المدن السبع التي خصصت لهم أو إلى وسط البلاد، والتي تعني أيضا التخريب الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تسعى إسرائيل إلى إحداثه في مجتمع عرب النقب، ومحاولة فصلهم عن بقية أبناء شعبهم. فعلى سبيل المثال، تعرضت في نيسان 2010، قرية طويل أبو جرول غير المعترف بها إلى هدم منازلها للمرة ال37 منذ سنتين والمنازل عبارة عن خيم نصبها الأهالي لإيواء أطفالهم بعد تعرض البيوت للهدم. وفي كل مرة يعود الأهالي إلى إعادة نصب خيم جديدة مؤكدين على رفضهم الرحيل من أرضهم. فضلا عن كل ما سبق، هناك أشكال أخرى للتحرك على رأسها العمل الطلابي والشبابي والمحلي وإعادة استنهاض وعي الناس بالقضية الواحدة وبالمصير الواحد، وللتصدي للملاحقات السياسية وكافة أنواع القمع التي تمارسها أجهزة دولة الاحتلال. ولمواجهة الصمت الدولي وعدم الاهتمام بوضع الجماهير الفلسطينية في الداخل، قرر فلسطينيو الداخل رفع صوتهم إلى المحافل الدولية بالتوجه إلى السفارات الغربية واستضافة المؤسسات التضامنية ورفع الشكاوى إلى اللجان المختصة في الأمم المتحدة وتصعيد الحملة الإعلامية لفضح ممارسات العدو تجاههم[2].

[1] بيان اللجنة الشعبية في 2010/2/2

[2] بيان اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات، 2010/2/12